



PROVISIONAL
A/40/PV.81
26 November 1985
ARABIC



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة الأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والثمانين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الاثنين، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد دي بينيس (اسبانيا)
نائب : السيد كييلو (نائب الرئيس) (كينيا)

- برنامج العمل
— مسألة ناميبيا [٣٤] :
(أ) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا
(ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
(ج) تقرير الأمين العام
(د) تقرير اللجنة الرابعة
(هـ) مشاريع قرارات

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات، Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

85-64482/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اود ان احيط الممثلين علما بالخطوط العامة للبرنامج المؤقت للجلسات العامة خلال الاسبوعين القادمين .

في يومي الثلاثاء والاربعاء ، ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني /نوفمبر ، ستواصل اللجنة نظرها للبند ٣٤ من جدول الأعمال " مسألة ناميبيا " .

يوم الخميس الموافق ٢١ تشرين الثاني /نوفمبر ، سوف تتناول الجمعية البند ١٧ (ك) من جدول الأعمال " اقرار تعيين الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " والبند ٢٠ " اعادة او رد الممتلكات الثقافية الى بلدانها الأصلية " والبند ٢٥ " التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية " .

ابتداءً من يوم الجمعة الموافق ٢٢ تشرين الثاني /نوفمبر ، سوف تنظر الجمعية العامة في البند ٢١ من جدول الأعمال " الحالة في امريكا الوسطى " .

يوم الثلاثاء الموافق ٢٦ تشرين الثاني /نوفمبر سوف تبدأ الجمعية العامة نظرها في البند ٢٣ من جدول الأعمال " مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) " .

يوم الجمعة الموافق ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر ، سوف تبدأ الجمعية العامة نظرها في البند ١٨ من جدول الأعمال " تنفيذ منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة " . ومن المفهوم بطبيعة الحال ان تقارير اللجان الرئيسية سوف تنظر بمجرد ان تصبح متاحة .

البند ٣٤ من جدول الأعمال (تابع)مسألة ناميبيا :

- (أ) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا (A/40/24) ؛
- (ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/40/23) (الجزء السادس) ؛ A/AC.109/824 و 825 و 826 ؛

- (ج) تقرير الأمين العام (A/40/687 و Add.1) ؛
 (د) تقرير اللجنة الرابعة (A/40/882) ؛
 (هـ) مشاريع القرارات (A/40/24) (الجزء الثاني ، الفصل الأول) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : اود ان اذكر ممثلينا بانه وفقاً للمقرر المتخذ في جلسة صباح اليوم ، سوف تقفل قائمة المتكلمين بشأن هذا البند في الساعة ١٢ ظهر الغد .

السيد غلوب (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ اربعين سنة صدر ميثاق الأمم المتحدة ، الذي يعد رؤية لعالم افضل واكثر عدلا . بعد ٤٠ سنة من الجهود الرامية الى ضمان ان يعيش القوى والضعيف والكبير والصغير في عالم حر ويتمتعون بالحرية والاستقلال ، لا يزال شعب ناميبيا رازحا تحت نير الاستعمار .

ان الأمم المتحدة ليست محصلة للكلمات التي تلقى في ساحتها بل محصلة اهتمامنا وسعينا المشترك نحو تقرير المصير والاستقلال ، وفي هذا السياق ، يتخذ تأييدنا للكفاح العادل لشعب ناميبيا بقيادة ممثله الاصلي الوحيد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية " سوابو " مكانه بين اعلى اولوياتنا .

في سنة الاحتفال بالذكرى الاربعين لتأسيس الأمم المتحدة ، لا يسع شعب ناميبيا اويسعنا الا ان نلاحظ ان اربعين سنة قد مرت منذ ادرجت مسألة ناميبيا على جدول اعمال الامم المتحدة ، وانه ، عما قريب ، ستكون قد انقضت عشرون سنة على اخذ الامم المتحدة للمسؤولية المباشرة عن ناميبيا على عاتقها وانها انتداب جنوب افريقيا لادارة الاقليم .

وبعد ذلك كله ، لا يزال شعب ناميبيا محروما من حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الوطني والحرية في بلد موحد .

فاحتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا لا يزال مستمرا ، بما يتناقض تناقضاً تاماً مع مقررات الأمم المتحدة ، وبشكل عملاً من اعمال العدوان على شعب ناميبيا .

وبممارسة نظام بريتوريا قمعا وحشيا ضد شعب ناميبيا وبرهبه ويستغله ، وبواصل انتهاج وممارسة سياسة الفصل العنصرى والتمييز العنصرى فى ناميبيا ، بالانتهاك الصارخ للحقوق الانسانية للشعب الناميبى .

وبرغم شعب ناميبيا ، تحت وطأة اعمال الارهاب والقمع ، على ترك دياره وطلب الملاجىء فى دول مجاورة .

وقد ظلت جنوب افريقيا تحاول مستهينة انشاء سلسلة مما تسميه بالمؤسسات السياسية فى ناميبيا ، وكلها مؤسسات زائفة وغير نيابية . وآخر تلك المحاولات محاولة بريتوريا اقامة حكومة عميلة فى وند هوك على شكل " حكومة مؤقتة مما يسمى " بالمؤتمر متعدد الاحزاب " وهى محاولة اخرى مكشوفة لتضليل الرأى العام الدولى . الا ان المجتمع الدولى ، كما حدث فى جميع العرات السابقة ، اعلن فوراً ان هذا العمل غير المشروع الذى قامت به جنوب افريقيا لاغ وباطل .

ان جنوب افريقيا ومصالح اقتصادية اجنبية اخرى تستنزف دون رحمة الموارد البشرية والطبيعية لناميبيا . ويجرى ذلك بالانتهاك الصارخ لحق شعب ناميبيا فى التصرف بحريسة فى موارده الطبيعية والاقتصادية ، ويتناقض بشكل مباشر مع المرسوم رقم ١ الصادر عن مجلس الامم المتحدة لناميبيا .

ويستخدم نظام بريتوريا اقليم ناميبيا كنقطة انطلاق لشن اعمال العدوان على دول افريقية مستقلة ذات سيادة ، وبخاصة جمهورية انغولا الشعبية . ويمثل هذا تهديدا مستمرا لامن وسيادة دول خط المواجهة وسلامة اراضيها . وتضيف حيازة نظام جنوب افريقيا العنصرى لقدرة صنع الاسلحة النووية بعدا خطيرا اخر للحالة المتفاقمة اصلا فى المنطقة ، ويشكل تهديدا للبشرية جمعاء .

فمن الواضح تماما ان جنوب افريقيا حرة بان تستخدم اى وسيلة ممكنة للقضاء على الكفاح التحررى لشعب ناميبيا . وهى تفعل هذا دون ان تتعرض لعقاب ، الا انها غير ناجحة ولا يمكن ان تنجح فى ذلك .

اظهر التاريخ - وخاصة التاريخ الحديث - المرة تلو المرة ، ان الشعب المكافح من اجل تقرير المصير والاستقلال والحرية لا يمكن ان يقهر ، وشعب ناميبيا يستحق التقدير والتأييد لعزمه ومثابرتة على كفاحه .

لاكثر من ٢٥ سنة ، ظلت منظمة سوابو الممثل الاصيل الوحيد لشعب ناميبيا ، برئاسة الرئيس سام نجوما ، في طليعة الكفاح من اجل الاستقلال الوطني وقدمت تضحيات كبيرة في ميدان المعركة ، واظهرت اصرارها على ان تنتصر . وفي الوقت نفسه ، ابدت سوابو دائما حنكة سياسية وحكمة ومع نظر في الساحة السياسية والدبلوماسية باستعدادها للاشتراك في السعي الى حلول سياسية عن طريق خطة الامم المتحدة لناميبيا .

ان الاعتراف والتأييد الدولي لكفاح شعب ناميبيا وسوابو تعبير عن احترام الاستقلال وتقرير المصير وسياسة عدم الانحياز التي تنتهجها سوابو في الشؤون الدولية .

وهذا اعترافاً وتأييداً يتضحان على أفضل وجه في اشتراك المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في مداولات الامم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ، وفي اشتراكها ، بوصفها عضواً كامل العضوية ، في حركة بلدان عدم الانحياز ، ان الاخفاق في ايجاد حل لمسألة ناميبيا يولد ازمة لها عواقب عالمية خطيرة فالسيطرة الاجنبية على ناميبيا ، تماما كما هي الحال بالنسبة لأي مكان آخر في العالم تشكل تهديداً مباشراً للسلم والامن الدوليين . وهي مسألة تظل من مشاكل الاستعمار المتعلقة بتقرير المصير والاستقلال . وفي معرض محاولاتها منع تحقيق عملية انهاء الاستعمار المحتوم في الاقليم ، تنظر جنوب افريقيا ذاتها الى مسألة ناميبيا في اطار التنافس بين الشرق والغرب . ولهذا كلما طال امد احتلال ناميبيا ، تعاظمت مخاطر النزج بهذه المسألة في مدار المواجهة بين الكتل .

وكما هو الامر بالنسبة للحالات الأخرى من كفاح الشعوب في سبيل الحرية في ارجاء العالم ، ليس هناك بديل عن دور الامم المتحدة . فلا يمكن تحقيق حل عادل وسلمي خارج اطار الامم المتحدة التي تبين الطريق وتوفر اساساً للحل . ان خطة الامم المتحدة لناميبيا من المنجزات البارزة لهذه المنظمة العالمية . وهي تستند على مبادئ الحق الثابت للشعوب والبلدان في تقرير المصير والاستقلال والسيادة ونعتقد انها الأساس الوحيد للحل السلمي ، وينبغي ان تنفذ دون ابطاء ، ودون تغيير ، ودون شروط مسبقة .

لكن جنوب افريقيا لاتزال ترفض كل المقررات الصادرة عن الامم المتحدة وتعطل تنفيذ خطة الامم المتحدة لناميبيا عن طريق اللجوء الى عدد متزايد من الحيل والخدع . فقد كانت هناك اولا الشكوى من تحيز الامم المتحدة المزعوم ؛ ثم الاعتراض على تشكيل فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ، وبعدها جاءت مسألة النظام الانتخابي ؛ وبعده ذلك كان هناك الربط بين استقلال ناميبيا وقضايا غريبة لاصلة لها بالموضوع كوجود القوات الاجنبية في انغولا .

ويتعين على الامم المتحدة ، ومجلس الامن بصورة خاصة ، وضع حد للممارسة التي تقوم بها جنوب افريقيا والتي لا تلوح لها نهاية ، والقائمة على المراوغة وتحدى ارادة الامم المتحدة . وعليهما ان يتصرفا بالسرعة والحاسم اللازمين من اجل تنفيذ خطة الامم المتحدة .

وفي المؤتمر الوزارى لبلدان عدم الانحياز المنعقد في لواندا بأنغولا في بداية ايلول / سبتمبر في هذا العام ، ناشدت بلدان عدم الانحياز مجلس الأمن ان يستأنف نظره في مسألة ناميبيا وان يضع قراراته في هذا الشأن موضع التنفيذ . وللأسف ، لم ينجح مجلس الامن حتى الآن في ازالة العقبات التي تعترض طريق استقلال ناميبيا واتخاذ جميع التدابير اللازمة لتحقيق هذا الهدف .

ونعتقد انه ما من عضو في هذه الجمعية او في مجلس الامن يجب ان يراوده أى وهم بشأن طبيعة حكومة بريتوريا ونواياها الحقيقية . ونعتقد انه ينبغي الا تكون هناك عقبات تحول دون اتخاذ مجلس الامن لاجراء مشترك وفعال من اجل تحقيق استقلال ناميبيا والقضاء على الفصل العنصرى في الجنوب افريقي .

يجب ان يتجدد ويكثف الضغط على جنوب افريقيا . ويتعين على كل البلدان ان تمتنع عن اقامة اية اتصالات او تعاون معها . وينبغي ان يشمل ذلك توقيع جزاءات الزامية بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة تتضمن ، بالاضافة الى فرض الحظر على الاسلحة ، وقف جميع اشكال التعاون الاقتصادى والعسكرى والسياسى والثقافى والعلمى ، والتعاون في مجال الالعاب الرياضية . مع جنوب افريقيا .

وينبغي ان تدعى جميع البلدان مرة اخرى لاعتماد تدابير تشريعية وغير ذلك من التدابير لمنع الشركات التي تمتلكها الدولة والشركات الخاصة من الانخراط في عملية استغلال الموارد الطبيعية لناميبيا وتصنيعها ، ونقلها ، وشراؤها .

ان السيد بيريز دى كوبيار ، الامين العام للامم المتحدة ، ما فتئ يسعى على الدوام الى تنفيذ خطة الامم المتحدة لناميبيا . وجهوده تستحق تأييدنا التام مستقبلا .

ومجلس الامم المتحدة لناميبيا ، تحت رئاسة السيد بول لوساكا ، قد اتخذ واستكمل بنجاح عددا كبيرا من الاجراءات الرامية الى تنفيذ خطة الامم المتحدة لناميبيا بغية تحقيق استقلال ناميبيا وتقديم المساعدة لشعب ناميبيا . ومنظمة سوابو . ونرى ان المجلس ينبغي ان يستمر في ادامة التعاون الوثيق والفعال مع سوابو . ولقد اكتسبت أنشطة المجلس في الحالة الراهنة مزيدا من الاهمية ، وبالتالي اصبح من الضروري اليوم ، اكثر من اى وقت مضى ، ان تؤيد كل الدول الاعضاء انشطته ، ونرى انه ينبغي تأييد عمل مفوضي الامم المتحدة لناميبيا ، وصندوق الامم المتحدة لناميبيا ، وبرنامج بناء الدولة الناميبية ، ومعهد الامم المتحدة لناميبيا . فهذه المؤسسات تضطلع ببرامج متنوعة وهامة لتقديم المساعدة الى شعب ناميبيا ، وخاصة في المجالين التعليمي والاجتماعي .

منذ بضعة ايام ، وفي اجتماع مجلس الامن ، اثيرت من جديد مسألة حيدة الامم المتحدة . والامم المتحدة ومؤسساتها يجب ان تكون محايدة لصالح حق تقرير المصير وانهاء الاستعمار والاستقلال ، وبالتالي لصالح الشعب الناميبى وسوابو . فبدون سوابو لن يكون هناك حل للمسألة الناميبية . فالامم المتحدة تعترف بأن سوابو الممثل الحقيقي الوحيد للشعب الناميبى . وى محاولة لانكار ذلك ستكون محاولة لعزل الشعب الناميبى عن قيادته في كفاح التحرير ، ويجب ان ترفض بصورة قاطعة . واسمحوا لي ان اختتم بياني بأن اقول ان يوغوسلافيا ستسهم في القضاء على الفصل العنصرى وبقايا الاستعمار المخزية . وان شعب ناميبيا وسوابو يحظيان بالتأييد التام والثابت من يوغوسلافيا ، حكومة وشعبا ، في كفاهما العادل من اجل التحرير .

السيد موريل (سيشيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد بلادى ان يهنئكم مرة اخرى ، سيدى ، لانتخابكم رئيسا للدورة الاربعين للجمعية العامة . فخبيرتكم الواسعة في مجال الدبلوماسية الدولية ستكون عاملا اساسيا في توجيه مداولاتنا بشأن مسألة ناميبيا .

لقد خضع شعب ناميبيا للاحتلال الاستعماري طوال السنوات المائة الماضية .
وبينما نحتفل الان بالذكرى الخامسة والعشرين لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب
المستعمرة ، لا يزال شعب ناميبيا خاضعا للسيطرة الاستعمارية ، والاحتلال الاجنبي
غير المشروع ، والاستغلال الوحشي لثرواته وموارده الطبيعية . وهذا امر غير مقبول
اطلاقا . ان جمهورية سيشيل تود ان تؤكد من جديد تضامنها مع شعب ناميبيا في
كفاحه من اجل اعمال حقه الثابت في تقرير المصير والاستقلال .

في عام ١٩٧٨ ، بعد ما يقرب من ٤٠ عاما من العمل المضني ، اتخذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي حدد السبل التي يمكن لشعب ناميبيا من خلالها ان يحظى اخيرا باستقلاله الذي طال انتظاره . ولسوء الطالع ، لا تزال جهود الامم المتحدة منذ ذلك الحين موضع احباط بسبب مواصلة النظام العنصرى في جنوب افريقيا احتلاله غير المشروع للاقليم . فهذا النظام العنصرى يقوم ، بدلا من التعاون مع الامم المتحدة ، بانشاء مؤسسات لا جدوى منها يأمل من خلالها ان يحول دون تحقيق استقلال ناميبيا .

وفي محاولة لمزيد من التأخير لا استقلال ناميبيا ، اقحم النظام العنصرى ، بالتواطؤ مع حلفائه ، فكرة الربط ، تلك الفكرة التي تربط تحرير ناميبيا بوجود القوات الكوبية في انغولا . ووجود القوات الكوبية في انغولا مسألة تخص دولتين من الدول ذات السيادة هما كوبا وانغولا ، ولا علاقة لشعب ناميبيا المناضل بذلك الوجود . فلا ينبغي ان يعاقب شعب ناميبيا بسبب امر لا علاقة لها على الاطلاق بمطالبه . وليس من الانصاف ان يستخدم استقلال هذا الشعب كبيدق شطرنج ، ويجعل رهينة تنتظر من يدفع فديتها . فالربط يفرغ مفهوم السيادة من اى مغزى . وكيف يمكن للأمم المتحدة ان تلهد ، من جهة ، حق ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال وتحرم ، من الجهة الاخرى ، انغولا منه ؟

ان الفورة الاخيرة للرأى العام في كثير من اجزاء العالم الداعية الى اتخاذ اجراء حاسم ضد جنوب افريقيا تطرح جديرا بالترحيب . ويمتقد وقد بلادى انه لا يمكن التوصل الى حل عادل ودائم للحالة المتفجرة في الجنوب الافريقي الا بازالة الفصل العنصرى . ونحن نرى ان اكثر الوسائل فعالية للقضاء على الفصل العنصرى ، وبالتالي تسهيد الطريق نحو استقلال ناميبيا ، فرض الجزاءات الالزامية الشاملة على جنوب افريقيا . ونود ان نوجه نداء الى تلك البلدان ، التي تتمتع بنفوذ في جنوب افريقيا ، والقادرة على احداث اهم تغييرات ، ان ترقى الى مستوى مسؤولياتها .

انه لا ينبغي السماح بأن يظل الشعب النامبي منتظرا استقلاله بينما يتعرض ، في نفس الوقت ، لتضاعف اعمال العنف ، والمعاناة الواسعة النطاق ، والخسائر الكبيرة في الارواح . وفي هذه الدورة التاريخية للجمعية العامة ، يود وفد بلادي ، مرة اخرى ، ان يطالب بالتنفيذ الفوري وغير المشروط للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي يمثل الاساس الوحيد لأية تسوية سلمية لمسألة ناميبيا . ونود أيضا أن ندين كل الاعمال التي ترتكب عملا على تأخير استقلال ناميبيا الذي طال انتظاره .

السيد هالينين (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان الاساس الوحيد المتفق عليه لاستقلال ناميبيا المعترف دوليا بوجود تحققه ، هو قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي تلتزم به فنلندا التزاما راسخا . وموجب هذا القرار ، ينبغي وضع دستور ناميبيا المستقلة ، على ايدي ممثلين لشعب ناميبيا يختارون عن طريق انتخابات حرة ونزيهة . وتعتبر حكومة فنلندا ان اية تدابير يتخذها ما يسمى بالحكومة المؤقتة لناميبيا تدابير باطلة ولاغية . وفي رأينا أن هذا التحرك من جانب حكومة جنوب افريقيا قد زاد من تعقد الطريق امام الجهود الرامية الى المضي قدما بلا تأخير صوب تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . لقد كانت هناك دائما شكوك جدية حول التزام جنوب افريقيا بذلك القرار . وقد تلقى المجتمع الدولي كل ما يشير من الدلائل الى ان حكومة جنوب افريقيا تواصل احباط رغبات شعب ناميبيا واقامة العوائق في طريق استقلاله . وفي الاسبوع الماضي ، احاطت جنوب افريقيا مجلس الامن علما بأن مسألة النظام الانتخابي قد تسنى حلها الان . والنتيجة المنطقية التي تستخلص من ذلك انه لما كانت جميع احكام القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) قد نفذت الان ، بات بإمكان الامين العام ان يشرع في تنفيذ ذلك القرار . ولا يمكن لأية مسألة دخيلة ان تكون ، ولن تكون مقبولة ، كشرط مسبق للتنفيذ . فناميبيا ، وخطة التسوية ، هما في نهاية المطاف مسألة على جدول اعمال الامم المتحدة ومن اختصاصها .

في الاجتماع الذي عقده وزراء خارجية بلدان الشمال منذ شهر تقريبا ، اذ ان الوزراء ، مرة اخرى ، محاولات جنوب افريقيا الرامية الى تأخير استقلال ناميبيا اعمالا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . واكدوا ان جنوب افريقيا تواصل فرض حلولها السياسية على ناميبيا وتواصل ايضا شن هجماتها العسكرية على الدول المجاورة . وقد جاء في البلاغ الذي اصدره الوزراء عن هذا الاجتماع ، الامر الذي ترى فنلندا ان له اهمية خاصة ، ان الضغط الدولي على حكومة جنوب افريقيا يجسب ان يزداد ويصبح اكثر فعالية ، لا من اجل استئصال نظام الفصل العنصرى بالكامل فحسب بل ايضا ، ونفس القدر من الاهمية ، من اجل تحقيق استقلال ناميبيا .

ان فنلندا تقدر تقديرا كبيرا مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، وهي عضو نشط فيه . والمجلس ، بوصفه السلطة الشرعية القائمة بادارة ناميبيا ، يضطلع بدور رئيسي في الاعداد لاستقلال ناميبيا وتدعيم العملية المؤدية اليه . ومن المسؤوليات الاساسية الملقاه على عاتق المجلس ، اعطاء صورة موضوعية ودقيقة للاوضاع داخل ناميبيا وحولها . ونحن نرحب بصفة خاصة بمساعي المجلس ، بالاضافة الى مساعي مكتب المفوض ، الرامية الى مسح جميع الموارد الطبيعية الرئيسية لناميبيا على اساس متكافئ ، سواء كان ذلك مورد صناعة التعدين أو الزراعة او مصائد الاسماك ، وفتح من يستغلون هذه الموارد بما يتعارض ومصالح شعب ناميبيا . ونرحب ايضا بالعمل الذي قام به المجلس سابقا في مجال نشر المعلومات المتعلقة بمسألة ناميبيا . فنتيجة لذلك ، اصبح التأييد الذي تحظى به قضية ناميبيا اليوم ، عالمي النطاق .

ونود ، في الوقت ذاته ، ان نعرب عن ارتياحنا لقيام المجلس هذا العام باجراء استعراض ، نعتبره وثيق الصلة بالموضوع ، لاعماله واولوياته . فنحن جميعا مهتمون بفعالية انشطتنا - بما في ذلك فعالية تكاليفها - والحاجة الى الحصول على نتائج عملية وذات مغزى . وهذا التقييم ينبغي ان يعتبر عملية متصلة وعنصر اساسيا في اعمالنا .

ان اعمال فنلندا تنبع بصورة رئيسية من رغبتها في الاسهام البناء والعملية فسي
تسوية مسألة ناميبيا . وقد ادرت مبادرات فنلندا الى انشاء معهد الامم المتحدة لناميبيا
وبرنامج المواطنة لناميبيا . وبالتالي ، من الطبيعي ان تتابع فنلندا هذه الانشطة عن
كثب وان تكون المساهم الرئيسي فيها . والمعهد وبرنامج المواطنة يستحقان دعما التام
لانهما يضطلعان بالمهمة القيمة للغاية المتمثلة في اعداد الناميبيين للاستقلال .
وما يفصح ايضا عن استمرار تفانينا في العمل لصالح قضية شعب ناميبيا اسهاماتنا
السوية التي نقدمها لصندوق الامم المتحدة لناميبيا ، بالاضافة الى اسهاماتنا فسي
صناديق وبرامج اخرى ذات صلة . ويسعدني ان اعلن اننا نتوقع زيادة كبيرة في اسهاماتنا
في العام المقبل . وينطبق هذا ايضا على مساعداتنا الانسانية المقدمة الى المنظمة الشعبية
لافريقيا الجنوبية الغربية والى الناميبيين ، سواء بصورة مباشرة او من خلال الامم المتحدة .
وقد اعلنا بالفعل منذ بضع سنوات ان ناميبيا المستقلة سوف تصبح احد البلدان الرئيسية
المتلقية للمساعدة التقنية والاقتصادية التي تقدمها فنلندا .

وقد اكد مجلس ناميبيا مرة أخرى ، في توصيات الى الجمعية العامة ، قراره بانشاء ادارة في ناميبيا في ١٩٨٦ . وفنلندا ، من جانبها ، على أتم استعداد للاشتراك في فريق الأمم المتحدة للمساعدة خلال الفترة الانتقالية ، وستستجيب على وجه السرعة لأى طلب محتمل على خدماتها .

وفي حزيران /يونيه ، أعاد مجلس الأمن تأكيد خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا في قراره ٥٦٦ (١٩٨٥) . وأكد ذلك القرار الالتزام غير المشروط للمجتمع الدولي بالخطة . وأدان المجلس أيضا جنوب افريقيا لرفضها الانصياع لقرارات المجلس ، وأندرج جنوب افريقيا بأن الجزاءات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق ستفرض عليها اذا أصرت على الاستمرار في سياسة الاحتلال غير المشروع لناميبيا .

وفي أيلول /سبتمبر ، شنت جنوب افريقيا غزوا عسكريا على أنغولا ، لاحتياط الجهود الرامية الى تنفيذ قرارى مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) فيما يبدو ، وترحب فنلندا بالادانة الجماعية الصادرة عن مجلس الأمن في قراره ٥٧١ (١٩٨٥) لهذا العمل العدواني ضد بلد ندى سيادة .

وقبل أيام معدودة فقط ، سعى مجلس الأمن الى مواصلة الضغوط الدولية على جنوب افريقيا . وقد شددت فنلندا ، بلا انقطاع ، على أهمية فرض مجلس الأمن للجزاءات الالزامية الفعالة على جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من الميثاق . وكان الأمل يحدونا في ان يتخذ مجلس الأمن قرارا في هذا الاتجاه ، وهذا يوجه الى جنوب افريقيا انذارا واضحا وصريحا .

وفي الوقت نفسه ، يجب على هذه الجمعية الا ترضى في قرارها بأقل من توجيه رسالة فعالة اجماعية الى جنوب افريقيا بوجوب تحقيق الاستقلال المبكر لناميبيا دون أية شروط مسبقة أخرى .

السيد نيارى (مالي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اسمحوا لي قبل كل

شيء ان أنقل باسم وفد مالي الى وفد كولومبيا ، ومن خلاله الى شعبها وحكومتها ، تعازينا القلبية العميقة للكارثة التي حلت بذلك البلد . ارجوكم تقبلوا تعازينا العميقة .

مرة أخرى تفتتح الجمعية المناقشة حول مسألة ناميبيا ، وهي احد المسائل المنظوية الى حد كبير على مخاطر تتهدد السلم والأمن في الجنوب الافريقي . ويتيح هذا البند من جدول الأعمال على الدوام الفرصة لوفد مالي ليؤكد ايمان شعبه وحكومته بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بتصفية الاستعمار ويكرر في الوقت نفسه تسكهما بقضية تحرير الشعوب واستعدادهما الكامل للمساهمة في الدفاع عن تلك المبادئ .

فباسم الحرية والكرامة والمساواة والتضامن بين الشعوب ، وهي ما يمثل أساس الميثاق ، يتكلم وفدى مرة اخرى عن المسألة التي تهمننا جميعا .

منذ اتخاذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) سنة ١٩٦٠ الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة حصلت أكثر من ٨٠ دولة على حريتها ، وأثر ظهور شعوبها على الساحة الدولية باستمرار على سائر التاريخ ونوعيته ، واسهم كفاحها المظفر الذي دعته الأمم المتحدة ، اسهاما كبيرا ، في تحقيق المثل العليا لمنظمتنا التي تستحق امتناننا لما انجزته في مجال تصفية الاستعمار . ولن نغالي ، مهما قلنا ، في الدفاع عن قيم منظومة الأمم المتحدة .

وقد يوحي العدد الكبير من الدول المستقلة حديثا بأن ظاهرة تصفية الاستعمار انتهت . لكن الطريق مازال طويلا ، وتبعية الشعوب لا تزال مطروحة على جدول أعمال هذا القرن الذي يشرف على نهايته . وقد ظل عالمنا طوال السنوات الأربعين الماضية يواجه محنة الحروب الاستعمارية والكفاح الوطني التحرري .

ينبغي لمنظمتنا ان تواصل مساعيها من أجل استعادة حقوق الانسان وحرياته والدفاع عن الحقوق والحرريات المنتهكة . وهذه الحقوق تشمل حماية الفرد ، والنهوض بالتقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للأمم . كما تشمل أيضا اداة الاستعمار والعنصرية .

ومن دواعي فخر واعتزاز مالي ، التي أولت اهتمامها دائما لمسائل السيطرة الأجنبية وكرامة الانسان وحقوق الشعوب غير القابلة للتصرف في تقرير المصير ، ان تكون منتمة الى عضوية لجنة تصفية الاستعمار منذ انشائها وان تقدم مساهمتها في أعمال حقوق الانسان المكرسة في ميثاق سان فرانسيسكو واطلاق كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ التاريخي .

لذلك يؤكد وفدى من جديد بقوة انه ما من شعب ينهفي ان تحبط طموحاته السى
تقرير المصير والاستقلال ، وما من دولة قائمة بالادارة يمكن ان تعفى من احترام الميثاق ،
أو تتنصل من الالتزامات القانونية والسياسية والاقتصادية المعترف بها كمسؤوليات دولية .
ومع الاعتراف بالجهد الذى بذله الدول القائمة بالادارة في عطية تصفية الاستعمار ،
لا يمكن لوفدى ان يقبل بتقديم أية تنازلات فيما يتعلق بحق الشعوب في تقرير المصير . ونعتبر
ان من واجب الدول القائمة بالادارة الاستمرار ، في ضمان التقدم السياسي والاقتصادي
والاجتماعي لشعوب الاقليم المعنية وفقا لالتزاماتها المترتبة على تطبيق الميثاق وقرارات
الجمعية العامة ذات الصلة .

وعلى الحكومات والشعوب ان تشعر بأن الاحتفال بالذكرى الاربعين لانشاء المنظمة
ليس مجرد رمز وانما هو تعبير حقيقي عن النضال ضد الاستعمار والتمييز العنصرى ودلالة
على ديمومة القيم الانسانية التي تجمعنا هنا .
ان الجنوب الافريقي مازال بؤرة للتوتر . والوضع في ناميبيا ، الذى شغل الجمعية
العامة لاكثر من ٢٠ سنة ، مازال مبعثا للقلق نتيجة لعدم ايجاد حل لتلك المشكلة - والأسوأ
من ذلك أنه يتدهور باستمرار .

ان الاحتلال فير المشروع لاقليم ناميبيا ومضي جنوب افريقيا في موقفها بالرغم من
القرارات والمقررات العديدة ، يمثل انتهاكا صارخا لميثاق الامم المتحدة والمبادئ الأساسية
التي تحكم العلاقات الدولية . كما ان احتلالها هذا يدل على تجاهل الحكومة العنصرية
للمجتمع الدولي ، وبشكل خطرا حقيقيا على أمن وسلم الدول المجاورة .
ان شعب ناميبيا المحروم منذ أكثر من ١٠٠ سنة من الحقوق المجسدة في الميثاق
والتي تكون حياة الشعوب ، يطالب بممارسة السلطة السياسية على ترابه الوطني . وهذا
مطلب عادل ومشروع . وما أبدته جنوب افريقيا من انكار لهذا المطلب ، أولا في ١٩٤٦ ، برفضها
وضع الاقليم تحت وصاية الامم المتحدة ، وفي ١٩٦٦ بمواصلة احتلالها فير المشروع لنايبيا
بعد ان سحبت الامم المتحدة ولايتها ، ينبع من استهتارها الكامل بجهود المساواة بين
الشعوب والقواعد التي تحكم العلاقات الانسانية بين الدول .

ان العنف الاصح الذي أدى الى ذلك الاحتلال غير المشروع هو نفسه الذي تسبب في مذابح النساء والاطفال التي ارتكبت فوق أرض ناميبيا . هذه الأرض التي تستخدمها جنوب أفريقيا كنقطة انطلاق تشن منها بغير رادع حروبا غير معلنة متزايدة الضراوة على الدول المستقلة المجاورة . وتدبر مالي هذه الأعمال العدوانية على السكان الابرياء في انغولا وبوتسوانا وأعمال زعزعة الاستقرار ضد ليسوتو وزامبيا وموزمبيق وزمبابوي . ان جنوب افريقيا تسعى عن طريق هذه الأساليب الى تحقيق اطماعها في الهيمنة على كل المنطقة الجنوبية من القارة .

ويود وفد مالي ان يؤكد ، مرة أخرى ، على أن تطبيق القرارات ذات الصلة للأمم المتحدة هو السبيل الوحيد الكفيل بايجاد حل طائل ودائم لهذه المشكلة وضمان السلم والأمن والاستقرار في تلك المنطقة . ويرى ان رفض برتوريا تطبيق هذه القرارات ، وخاصة قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) كان يجب ان يؤدي منذ زمن طويل الى تطبيق التدابير الواردة في الفصل السابع من الميثاق .

ان من واجب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ان يضعوا حدا لاستعباد شعب ناميبيا والبطش به حتى يستعيد كرامته وحرية . ان مصير هذه الملايين من الرجال والنساء لا يرتهن بتطبيق العدالة والمساواة فحسب ، بل أيضا باستتبات السلم والأمن في تلك المنطقة من العالم .

ان وفد يديين تكثيف البطش بشعب ناميبيا ونهب موارده الطبيعية ، ويكرر مساندة المستعرة للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) في كفاحها البطولي من أجل التحرر الوطني ، ويوجه نداء الى جميع الدول والوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لتزهد من مساندة لها لتلك المنظمة . ويجدد وفد مدعوة للافتتاح في التغييرات العميقة التي تشهدها آزانيا حاليا مواتية لأنشطة سوابو ، ويحذو الأمل في ألا يؤدي انشاء ما يسمى بالحكومة المؤقتة في حزيران / يونيو الماضي ، الى النيل من ارادة شعب ناميبيا وتصميمه على ممارسة حق تقرير المصير ونيل الاستقلال .

وتجدد مالي الاعراب عن تهاونها وتأييدها لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا واللجنة الخاصة المعنية بتصفية الاستعمار ان يعملان بلا كلل من أجل تحرير الشعوب الخاضعة للسيطرة الأجنبية، وتدين بلا تحفظ أعمال الاعتقال والحرمان والملاحقة التي يتعرض لها الوطنيون في تلك المناطق، وتوجه نداء ملحا الى المجتمع الدولي للعمل على اطلاق سراح ٧٧ وطنيا ناميبيا اعتقلوا في آب/أغسطس الماضي .

كما يشعر وفدي بالارتياح لانعقاد مؤتمر تكثيف العمل الدولي من أجل استقلال ناميبيا في أيلول/سبتمبر الماضي في نيويورك، وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٠/٣٦ دال الصادر في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ . وقد أوضح ذلك المؤتمر، الذي استعرض انتباه المجتمع الدولي الى التهديدات المحدقة بالسلم والأمن الدوليين بسبب تعنت بريتوريا، العقبات التي تعترض استقلال ناميبيا . وكان نقطة انطلاق للرأي العام الدولي للقيام بعمل متضافر يفضي الى تنفيذ خطة الأمم المتحدة .

ونحن نأسف لأن بعض الدول ما فتئت تدعم وتشجع النظام العنصري وندين الحجج الزائفة التي يستند اليها ذلك البعض لعاقة مسيرة استقلال ناميبيا . ونأمل، فضلا عن ذلك، أن يكون الوقت قد حان بالنسبة لتلك الدول التي لا بد أن الوقائع قد اقنعتها بالفعل بفشل سياساتها، للانضمام الى المجتمع الدولي فتعيد بذلك تأكيد تمسكها بمثل الديمقراطية والعدالة .

ويجب على مجلس الأمن أن يتذكر مجمل المقررات والقرارات التي اتخذت في ١٩٦٨ والتي تحمّل الأمم المتحدة بمسؤولية خاصة فيما يتعلق بتطلعات شعب ناميبيا الى السلم والعدالة والاستقلال . ان أن عدم امكان تنفيذها سبب من الأسباب الرئيسية للتوترات والالام التي تتعرض لها تلك المنطقة .

وتعلق مالي أهمية كبرى على حل مسألة ناميبيا واحترام حق تقرير المصير، وهي تؤيد سلفا، كما فعلت في الماضي، كل ما من شأنه أن يؤدي الى حل هذه المسألة . واذ ما انقاد المجتمع الدولي للذرائع الزائفة التي يحتج بها لمعارضة استقلال الاقليم والتي

لا أساس لها سوى الرغبة في ادامة احتلاله ، فان المبادئ التي تحكم العلاقات الدولية كتقرير مصير الشعوب وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، ستفقد كل معناها . يتعين على المجتمع الدولي والأمم المتحدة أن يضطلعا بمسؤولياتهما بغية وضع حد لمعاناة شعب ناميبيا والاحتلال غير المشروع لأرضه .

وتأمل مالي ، التي تشعر بارتياح للجهود المبذولة لتعبئة الرأي العام العالمي ، أن تحصل ناميبيا على استقلالها وسيادتها بغير شروط وفي أقرب وقت ممكن . فبذلك تتحقق آمالنا فيما يتعلق بالقضية العادلة لذلك الشعب الشهيد .

السيد فام نفاو (نيبيت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد انقضى

٢٥ عاما منذ اعتمد الاعلان التاريخي بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد حصلت البلدان الافريقية من خلال كفاحها على استقلالها من السيطرة الاستعمارية بلدا تلو آخر ؛ غير أن ناميبيا وناميبيا وحدها مازالت خاضعة لنظام الفصل العنصرى فسي جنوب افريقيا ، لتكون آخر بلد يظل خاضعا للاستعمار القديم على ظهر الأرض . ويبعدو الاستقلال والحرية بعيدا المنال بالنسبة لشعب ناميبيا التي حبتها الطبيعة بالخيرات . ولا يحتمل السبب في هذا الوضع أى تساؤل . فالعقبة الرئيسية التي تعترض طريق استقلال شعب ناميبيا تتمثل في الطابع الرجعي لنظام الفصل العنصرى . ان بريتوريا مهووسة باستخدام القوة في قمع شعب ناميبيا في كفاحه العادل من أجل تقرير المصير والابقاء على احتلالها غير المشروع لذلك الاقليم . فنظام الفصل العنصرى يعجل ، من جهة ، بتسليح القوى العميلة له ، محولا الاقليم بذلك الى دولة عسكرية ؛ ويستخدم ناميبيا من جهة أخرى كقطة انطلاق لشن أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار والتخريب على دول خط المواجهة . ومن كل هذه الدول ، تتحمل انغولا وموزمبيق بالعبء الأكبر لهذه الهجمات الوحشية لمجرد أنها تجرأت على تحويل تضامن النضالي مع شعب ناميبيا في كفاحه من أجل الاستقلال والحرية الى واقع مادي . وقد أدت السياسات التي تتبعها بريتوريا تجاه البلدان المجاورة لها ، الى اضطرار تلك البلدان الى زيادة نفقات دفاعها الوطني بما بات عبئا ثقيلا على اقتصاداتها الضعيفة أصلا .

ان نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا لم ولن يغير طبيعته بمضي الوقت .
غير أن البلدان الغربية قد تمازت الى حد الاشارة بجنوب افريقيا على اصلاحاتها
" الحاسمة " التي أجرتها مؤخرا . والحقيقة ان تلك " الاصلاحات " ليست الا سلسلة من
الأعمال غير المشروعة الرامية الى فرض حل جنوب افريقيا الداخلي بأى ثمن كان . ولا يوجد
ما هو أوضح دلالة على ذلك من الحكومة " المؤقتة " التي ولدت مؤخرا من تحالف
الفصل العنصرى والامبريالية . فمولد ذلك الكيان المشوه يشكل تحديا للذين يناضلون من
أجل استقلال ناميبيا وتوحيدها وللمجتمع الدولي بأسره الذى أدان هذا الكيان بقوة نسي
القرار ٥٦٦ (١٩٨٥) الذى اتخذه مجلس الأمن في حزيران /يونيه ١٩٨٥ .

ان الاستعمار الجديد الذى تمارسه بريتوريا في ناميبيا ، ليس وليد قوتها بل وليد ضعفها، المتمثل في محاولة احتواء كفاح شعب ناميبيا الذى يحظى بالدعم العالمى . ان كفاح شعب ناميبيا يشكل اسهاما كبيرا يدعم كفاح شعوب الجنوب الافريقي التي لا ترمي الى اصلاح الفصل العنصرى ، بل الى استئصاله ، ومن ثم تزيل وصمة العار هذه من جبين العالم .

لماذا تتصرف جنوب افريقيا بهذه الطريقة المتعجرفة والجريئة ، متحديا المجتمع الدولى ؟ ان ذلك يعود ، بطبيعة الحال ، الى أن ذلك النظام يحظى بدعم ومساعدة القوى الامبريالية والرجعية ، الطامعة في موارد ناميبيا الطبيعية الوفيرة ، والمدركة لأهمية ناميبيا الاستراتيجية . وان تتداخل مصالحها مع مصالح جنوب افريقيا ، فانها ترغب في تحويل جنوب افريقيا الى حاملة لوائها من أجل تنفيذ نظرية مونرو في المنطقة . وان تحتضن تلك الدول نظام الفصل العنصرى ، كحليف استراتيجي لها ، تواصل تعاونها معه في المجال العسكرى ، بما في ذلك المجال النووى ، وتستثمر ملايين الدولارات الأمريكية في مساعدة ذلك النظام البغيض اقتصاديا ، كما تقدم اليه مظلة الحماية السياسية للاحتما تحتها من الادانة الدولية القوية . وقد اساءت الولايات المتحدة وحليف معين لها في مجلس الأمن ، استخدام حق النقض لعاقة مشاريع القرارات التي تطالب بغرض الجزاءات الالزامية على جنوب افريقيا بمقتضى الفصل السابع من الميثاق .

وتشهد تلك الحقائق على ان بريتوريا ، ومن ورائها القوى التي تدعمها ، لن تسمح باستقلال ناميبيا بسهولة . ومع ذلك ، فليس هناك أى مجال للمناورات أو التعلل بالأوهام . ان ربط استقلال ناميبيا بوجود القوات الكوبية في أنغولا لا يؤدي الا الى اطالة احتلال بريتوريا لناميبيا ، ويشكل أيضا تدخلا في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ذات سيادة . ان ما يسمى بالحل التفاوضي الذى عرضته بريتوريا وحلفاؤها المخلصون لا يرمي الا الى اضعاف الطابع القانوني على هذا النظام البغيض . وقناع الديمقراطية المحبة للسلام الذى يختفي وراءه نظام الفصل العنصرى قد تلاشى ، ومازال هذا النظام في الواقع يشكل تهديدا للسلام والأمن ، ومصدرا للعنف والحرب في المنطقة .

ولمواجهة هذه الحالة، لا تجد شعوب الجنوب الافريقي أمامها من سبيل لنيل استقلالها وحريتها سوى تكثيف كفاحها بجميع الوسائل المتاحة لها، بما في ذلك الكفاح المسلح . وهذا يمثل مطلباً عاجلاً ومشروعاً، وهو أيضاً السبيل الذي اضطرت الشعوب المقهورة في كل مكان ان تختاره . ان المهمة الأساسية للكفاح الذي تخوضه الان شعوب الجنوب الافريقي وشعب ناميبيا مع قوى السلم والاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي في جميع أنحاء العالم، هي مكافحة الاستعمار الجديد في ناميبيا . ويسرنا أن نرى نمو المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) وأصالتها السياسية، وهي الممثل الشرعي لشعب ناميبيا، ان تبذل كل ما في وسعها من تضحيات في كفاحها لتحقيق الاستقلال الحقيقي . ويسرنا ان نلاحظ الوعي الكامل من جانب المجتمع الدولي، وفي مقدمته دول خط المواجهة، بطابع مسألة ناميبيا ومخططات بريتوريا الشريرة ومن يدعونها . ويتعين على جميع أعضاء الأمم المتحدة العمل على تسهيل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ان كفاح شعب ناميبيا لا يقتصر في سياقه على الكفاح الباسل لأمة في سبيل التخلص من نير الاستعمار وتحقيق الاستقلال الوطني ونيل حريتها، بل هو قضية مشتركة لكل شعوب دول خط المواجهة والشعوب الافريقية الأخرى التي ترغب في القضاء قضا تاماً على الخطر الذي يهدد باستمرار استقلال وسيادة بلدان الجنوب الافريقي، ويهدد السلم والاستقرار في المنطقة ويقع هذا الكفاح في اطار الجهد المشترك الذي تبذله البشرية التقدمية للقضاء على آخر قلاع الاستعمار الحصينة في افريقيا . وتدين فييت نام مع الشعوب الأخرى المحبة للسلم والعدالة في جميع أنحاء العالم، نظام الفصل العنصري ومن يدعونه اداة قوية لربطهم استقلال ناميبيا بقضايا دخيلة . ونحن نرحب ترحيباً حاراً ونؤيد بقوة، تصميم دول خط المواجهة على التصدي لاية عواقب اقتصادية معاكسة قد تترتب على فرض الجزاءات الالزامية على جنوب افريقيا .

ولقد آن الأوان لاتخاذ أكثر الاجراءات حسماً في الكفاح من أجل استقلال ناميبيا . ان قضاء قرن تحت نير الاستعمار فترة طويلة للغاية، وأى دقيقة من تقاعس المجتمع الدولي عن اتخاذ أى اجراء لن تعني إلا المزيد من المعاناة لشعب ذلك البلد . لقد اصبحت

ناميبيا مركز الكفاح في عصرنا . وهي المحك الذي يكشف عن يؤيد حقا الشعوب المقهورة ،
ومن يقف في صف العدوان والاستعمار .

وبالرغم من الصعوبات والعقبات العديدة التي تعوق سبيل الاستقلال ، فان كفاح
شعب ناميبيا تحت قيادة (سوابو) مآله الانتصار في النهاية بكل تأكيد . وهذا أمر حتمي ،
لانه لا يوجد لدى أي شعب مقهور ما هو أغلى من الاستقلال والحرية . ولأنه بالتحلي بهذه
الروح ، وبالاتحاد الوثيق ، وبالتصميم على اتباع خط مخلص تدعمه شعوب العالم ، يمكن لأي
بلد صغير ان ينتصر على عدو يفوقه في القوة عدة مرات .

لقد تغير ميزان القوى في العالم لصالح السلم والاستقلال الوطني والتقدم
الاجتماعي ، مما هباً الظروف المواتية لشعب ناميبيا في كفاحه في نيل الاستقلال والحرية .
وهذا اتجاه تاريخي لا يمكن عكس مساره . وأولئك الذين يختارون الوقوف امامه لن يكون
مآلهم إلا الفشل .

السيد وصي الدين (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان الدورة

الحالية للجمعية العامة أمامها مهمة تاريخية هي اتخاذ تدابير حاسمة لتحقيق استقلال
ناميبيا ، في وقت قريب ، على أساس خطة الأمم المتحدة ، وهي الأساس الوحيد المقبول
لأي تسوية نهائية دائمة لمسألة ناميبيا . ونحن نحث جميع الجهات المعنية أن تقدر تمام
التقدير ان ما يتقرر مصيره الآن قضية اخلاقية . ومسؤوليتنا الجماعية تجاه شعب ناميبيا هي
ان نساعد على الانطلاق حرا من نير الاستعمار . وقد ظل الشعب الناميبى الباسل يكافح
في سبيل حريته واستقلاله على مدى قرن طويل مليء بالمعاناة والمرارة . ولا بد أن تنتهي
هذه المعاناة ، وأن تنتهي الآن .

ان المناقشة الحالية لمسألة ناميبيا تدور في لحظة تاريخية . فقد احتفل المجتمع الدولي منذ ثلاثة أسابيع فقط بالذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة . كما أن هذا العام يصادف الذكرى الخامسة والعشرين لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد احتفل أيضا شعب ناميبيا هذا العام بالذكرى الخامسة والعشرين لانشاء المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، وهي مثله الوحيد والحقيقي . ومع الأسف ، فان هذه اللحظة الحاسمة تقابلها حقيقة مؤسفة وهي أنه بعد انقضاء ما يقرب من عقدين على انهيار الأمم المتحدة للانتداب ، مازال نظام بريتوريا العنصرى مستمرا في وجوده غير المشروع في ناميبيا مطبقا سياساته البغيضة التي تتمثل في القمع والعنصرية والتمييز العنصرى إعمالا لمبدأ الفصل العنصرى . وينتهز وفدى هذه الفرصة ليؤكد من جديد تأييدنا الكامل والثابت لشعب ناميبيا الباسل في كفاحه العادل والمشروع من أجل الحرية وتحقيق الاستقلال الوطني بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية .

وأمانا العديد من التقارير حول هذا البند لندرسها ونتداول بشأنها . وأعني بالتحديد آخر تقرير للأمين العام ، والتقارير السنوى لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، والتقارير السنوى للجنة ال ٢٤ الخاصة ، وتقارير اللجنة الرابعة . وأود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أسجل تقديرنا العميق للأمين العام على جهوده الدؤوبة الحميدة من أجل احراز تقدم في قضية شعب ناميبيا . ان مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، وبنغلاديش عضو نشط فيه ، قد قام بمساع لا تعرف الكلل وتستحق الاعجاب خلال هذا العام بغية حماية مصالح شعب ناميبيا وكفالتها . وتستحق اللجنة الخاصة أيضا تقديرنا الخالص على اسهاماتها القيمة .

ولقد قدم المتكلمون الذين سبقوني عرضا وافيا للأوضاع السائدة في ناميبيا وحولها . وأود فقط أن أقول أن ناميبيا ظلت لحوالي عقدين تشكل مسؤولية فريدة ملقاة على عاتق هذه الهيئة العالمية ، وان علينا واجب تاريخي يتمثل في كارثة حقوق ومصالح ناميبيا وصيانتها حتى تنال ناميبيا استقلالها الحقيقي . ومن دواعي الأسف العميق أنه بعد انقضاء حوالي سبعة أعوام على اعتماد خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، مازالت جنوب افريقيا مسيطرة على الاقليم ، ومازال شعب ناميبيا خاضعا لأبشع أشكال الاستغلال الاستعماري المصحوب

بأنظـم ممارسات البطـش والاهانة المتمثلة في ممارسات الفصل العنصرى . ونحن نشاطر تصوّر الأمين العام في أن :

"الاخفاق في تحقيق استقلال ناميبيا عن طريق خطة الأمم المتحدة يعتبر هو والفصل العنصرى سببا أساسيا من أسباب التوتر والمعاناة في الجنوب الافريقي " . (A/40/1 ، ص ٢٢)

خلال العام الماضي ، كرر المجتمع الدولي الاعراب عن قلقه العميق ازاء استمرار الاحتلال غير المشروع لناميبيا من جانب نظام بريتوريا ، وطالب نظام بريتوريا باتخاذ تدابير فورية ملموسة لتحقيق الاستقلال المبكر لناميبيا . وقد استعرض الاجتماع الوزارى الاستثنائى لمكتب التنسيق للبلدان غير المنحازة الذى انعقد في نيودلهي في شهر نيسان /ابريل الماضى ، كل جوانب الحالة في ناميبيا والمتصلة بها . ودعا الاجتماع مجلس الأمن الس أن يعمل بطريقة حاسمة على الوفاء بمسؤولية الأمم المتحدة المباشرة تجاه ناميبيا ، ويتخذ التدابير المستعجلة لكفالة التطبيق الفورى غير المشروط لخطة الأمم المتحدة لناميبيا . كذلك عقد مجلس الأمم المتحدة لناميبيا سلسلة من الجلسات العامة في فيينا في شهر حزيران /يونيه الماضى واعتمد بيانا وبرنامجا للعمل . وهذه الوثائق تستحق بحثا ملحا وجادا من جانبنا . ومتابعة لمبادرة مشتركة تقوم بها البلدان غير المنحازة والبلدان الافريقية ، اجتمع مجلس الأمن في شهر حزيران /يونيه ، واشترك في المناقشة عدد كبير من وزراء خارجية البلدان غير المنحازة ومنها بنغلاديش ، والبلدان الافريقية . ومرة أخرى ، استعرض مجلس الأمن الحالة بالكامل واعتمد القرار ٥٦٦ (١٩٨٥) الذى أدان جنوب افريقيا لاستمرار احتلالها غير المشروع لناميبيا ، وأكد من جديد تأييده الحازم لخطة الأمم المتحدة لناميبيا وحث جميع الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد على اتخاذ التدابير الطوعية المناسبة ضد جنوب افريقيا في بعض المجالات الاقتصادية والرياضية والثقافية . ومن الجدير بالذكر هنا أيضا أن المجلس اجتمع عدة مرات وأدان اعمال جنوب افريقيا العدوانية المتكررة ضد دول خط المواجهة .

ولقد كرر مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الافريقية في أديس أبابا في تموز/يوليه الماضي مجددا الموقف المبدئي الحازم تجاه هذه القضية وطالب باتخاذ عمل دولي مكثف من أجل تحقيق الاستقلال المبكر لناميبيا . وفي أعقاب ذلك ، أكد مؤتمر وزراء خارجية البلدان غير المنحازة الذي عقد في لواندا عشية ذكرى الدورة الأربعين للجمعية العامة ، مرة أخرى ، حقوق شعب ناميبيا غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الوطني وصيانة سلامة بلده الاقليمية . كما أكد من جديد تضامن الحركة مع الكفاح العادل المشروع لشعب ناميبيا .

كذلك ، أعربت قمة الكومنولث التي انعقدت في ناسوء جزر البهاما ، خلال الشهر الماضي عن قلق عميق تجاه استمرار احتلال ناميبيا من جانب نظام بريتوريا العنصرى ، واعتمدت اتفاق الكومنولث المعني بالجنوب الافريقي . ومن الجدير بالذكر هنا أن القمة اتخذت تدابير هامة أخرى ترمي الى عزل نظام الفصل العنصرى . وخلال الدورة الاحتفالية بالذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة ، أعرب عدد كبير من زعماء العالم مرة أخرى عن اذنتهم لاستمرار احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا ، وطالبوا ببذل جهود حازمة منسقة من أجل تحقيق الاستقلال المبكر لناميبيا وفقا لخطة الأمم المتحدة .

ولقد شهدنا ، هنا في الأمم المتحدة ، عشية انعقاد الدورة الأربعين للجمعية العامة ، جلسة علنية أدارها فريق مستقل من الشخصيات المرموقة ، تناولت أنشطة الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا وناميبيا . وتضمنت البيانات المكتوبة والشفوية التي أدلى بها في تلك الجلسة العلنية ، استعراضا شاملا وموضوعيا لأنشطة الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا وناميبيا فحسب ، بل ولدور نظام الفصل العنصرى وتأثيره على ناميبيا . والأهم من ذلك ، اقترحت في الجلسة العلنية مجموعة من التوصيات ترمي الى ضمان اسهام الشركات عبر الوطنية في عملية استئصال الفصل العنصرى وتحقيق استقلال ناميبيا . ويود وفدى أن يسجل تقديره لمساهمة أعضاء ذلك الفريق ، تحت قيادة السيد مالكوم فريزر ، وللمشاركين في الجلسة العلنية ، ويعبر عن أمله في أن تتخذ الدول الأعضاء التدابير الفعالة في المحافل ذات الصلة المناسبة من أجل التطبيق المبكر لهذه التوصيات . ويشاطر وفدى

أيضا نداء الفريق الموجه الى المجتمع الدولي برمته ألا يدخر وسعا في تأييد قضية الحرية في جنوب افريقيا واستقلال ناميبيا .

وينبغي لمداولتنا الراهنة حول قضية ناميبيا أن تأخذ تماما في الحسبان ارادة المجتمع الدولي الصريحة المتجهة الى تحقيق الاستقلال المهكر لناميبيا . فناميبيا مسؤولة فريدة ظلت ملقاه على عاتق الأمم المتحدة طوال العقدين الماضيين . وخلال هذه الفترة، حصل حوالي . ٥ بلدا عضوا على استقلاله وانضم الى هذه الهيئة العالمية . وللأسف العميق، لم نتمكن بعد من تحقيق استقلال ناميبيا . وأود أن أؤكد هنا أنه فيما يتعلق بناميبيا تظل مصداقية الأمم المتحدة ذاتها في كفة الميزان . فينبغي أن نعمل على نحو مشترك وبكل عزم لكي نشهد فجر استقلال ناميبيا .

ومن الطبيعي ان بنغلاديش ، التي عانت من ربة الاستعمار لما يقرب من مائتي عام ودفعت ثمنها باهظا لا استقلالها ، سوف تقف بحزم الى جانب الشعوب المقهورة في جميع أنحاء العالم ، تلك الشعوب التي تخوض نضالا عادلا ضد الامبريالية والاستعمار والعنصرية ، ونحن ملتزمون بالمثل بالتمسك بميثاق الأمم المتحدة والاعلان التاريخي لمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . واستنادا الى هذا الموقف المبدئي الحازم ، بذلت بنغلاديش كل جهد ممكن للنهوض بقضية استقلال ناميبيا . وقد كررنا تأكيدنا في مناسبات عديدة على اخلاصنا ودعمنا بشكل كامل لا يتزعزع لشعب ناميبيا في نضاله العادل والمشروع وبكل الوسائل المتاحة من أجل تحقيق الحرية والاستقلال الوطني تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، مثله الحقيقي الأصيل . ونحن ندين استمرار احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا ، في تحد صارخ لقرارات الأمم المتحدة ومقرراتها .

ان بنغلاديش مقتنعة اقتناعا راسخا بأن استقلال ناميبيا يمكن ، ويجب ، تحقيقه على أساس خطة الأمم المتحدة لناميبيا ، كما وردت في قرارى مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و٤٣٥ (١٩٧٨) ، وهي الخطة التي تشكل الأساس الوحيد المقبول لتسوية نهائية ودافعة لمسألة ناميبيا ، ونطالب مرة أخرى بتنفيذها الفوري وغير المشروط . وقد رفضنا بعبارات واضحة وقاطعة المحاولات الشريرة والمستمرة من جانب نظام بريتوريا العنصرى لربط استقلال ناميبيا بمسائل خارجية أو غير ذات صلة . ان استقلال ناميبيا مسؤولية دولية مقدسة ، ولا يمكن جعله رهينة لحسم مسائل لا صلة لها بخطة الأمم المتحدة .

وتشيد بنغلاديش بقيادة سوابو ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الناميبى ، لما تقدمه من تعاون كامل في تنفيذ خطة الأمم المتحدة ، بما في ذلك استعدادها لتوقيع اتفاق لوقف اطلاق النار مع النظام العنصرى بغية تيسير وصول فريق الأمم المتحدة للمساعدة في الفترة الانتقالية ، الذى سيقوم من جانبه بتحريك عملية الانتخابات في ناميبيا تحت اشراف الأمم المتحدة ، وقد كان نظام بريتوريا العنصرى ، من ناحية أخرى ، يعرقل تنفيذ خطة الأمم المتحدة عن طريق محاولاته المستمرة لربط استقلال ناميبيا بمسائل خارجية

ولا صلة لها بالموضوع . وما هو أسوأ من ذلك ، أن هذا النظام أخذ مؤخرا في تكثيف جهود الرامية الى فرض تسوية داخلية في ناميبيا وذلك بتشجيع المؤسسات السياسية العميلة . ولقد أدانت بنغلاديش باستمرار كل هذه المحاولات ورفضتها وأعلنت اعتبارها باطلة ولاغية .

كما بذل نظام بريتوريا محاولات شريرة لتقويض السلامة الإقليمية لناميبيا وللضغط على وحدتها . وتمتدق بنغلاديش اعتقادا راسخا ان خليج والفيش وجزر بنغوين والجزر الأخرى المواجهة للشاطئ تشكل أجزاء لا تتجزأ من ناميبيا ، وأنه لا بد من صون السلامة الإقليمية لناميبيا . كما اننا شجبنا بقوة استمرار الاستقلال غير المشروع لليورانيم الناميبى وغيره من الموارد من جانب نظام جنوب افريقيا والمصالح الاقتصادية الأجنبية الأخرى ، مما يعد انتهاكا لقرارات ومقررات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ، ووجه خاص المرسوم رقم ١ الصادر عن مجلس الأمم المتحدة لناميبيا .

وبالرغم من الادانة المتكررة من المجتمع الدولي ، فقد واصل نظام الفصل العنصرى استخدام الاقليم الناميبى كقاعدة انطلاق لشن اعتداءات مسلحة وأعمال تخريب لزعة الاستقرار ضد دول خط المواجهة . ومن الواضح ، ان هذه الأعمال قد عرضت للخطر السلم والأمن على الصعيدين الاقليمي والدولي . ونحن نشيد بقيادة دول . خطط المواجهة ، الذين أظهروا ، في مواجهة هذه الأعمال الوحشية ، قدرا هائلا من ضبط النفس والحنكة السياسية . وفي هذا السياق ، نطالب مرة أخرى بالتنفيذ الكامل والفعال لحظر تصدير الأسلحة المفروض على جنوب أفريقيا في قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) . ان بنغلاديش منذ حصولها على استقلالها ليس لها أية علاقات من أى نوع مع نظام بريتوريا العنصرى في أى مجال ، سواء كان دبلوماسيا أو سياسيا أو اقتصاديا أو تجاريا أو اجتماعيا أو رياضيا أو ثقافيا ، أو أى مجال آخر . وقد أيدت باستمرار نداء المجتمع الدولي من أجل فرض جزاءات الزامية شاملة على جنوب افريقيا ، كما ينص بذلك الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

ومن دواعي الفخر لبنغلاديش انها ترتبط ارتباطا وثيقا بناميبيا . ونحن نقدر تقديرا بالغا الثقة التي وضعها فينا المجتمع الدولي من أجل المساعدة في تيسير أعمال الممثل الخاص للأمم المتحدة في سياق فريق الأمم المتحدة للمساعدة في الفترة الانتقالية . وتواصل بنغلاديش ، بوصفها عضوا في مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، بذل كل جهد ممكن من أجل تحقيق الاستقلال المبكر لناميبيا . وقد أسهمننا في حدود امكانياتنا المتواضعة في صندوق الأمم المتحدة لناميبيا ، وقد مننا تسهيلات للتدريب في بنغلاديش للطلبة الناميبيين ، ولا نزال مستعدون لزيادة روابط الصداقة الوثيقة التي تربطنا بشعب ناميبيا .

ان أمام الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة مهمة تاريخية تتمثل في انتهاج مسار حاسم للعمل يبشر بالاستقلال المبكر لناميبيا على أساس خطة الأمم المتحدة ، وهو الأساس المقبول الوحيد للتسوية النهائية والدائمة لمسألة ناميبيا . ونحث كل الجهات المعنية بأن تقدر تماما ان الأمر المطروح في ناميبيا هو مسألة اخلاقية . وتتشل مسؤوليتنا المشتركة والجماعية نحو شعب ناميبيا في أن نساعد على كسر نير العبودية الاستعمارية . لقد ناضل شعب ناميبيا البطل من أجل حريته واستقلاله طوال قرن طويل ومرير . ولا يسد من أن تنتهي هذه المعاناة ، وأن تنتهي الان . واذا كانت الحرية شيئا عزيزا ولا يقبل المساومة ، وهذا هو ما نؤمن به ، فيتعين علينا أن نرقى الى مستوى التزامنا بهذا الحق الاساسي والنبيل وذلك بتقديم الدعم الحاسم لمساعدة الشعب الناميبى على الفوز باستقلاله . ولا يعتبر ذلك مجرد التزام اخلاقي ندين به للشعب الناميبى ، بل هو في الحقيقة التزام تجاه انفسنا .

السيد أويحيى (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد أعلن

العالم التواق الى المزيد من السلم والأمن والحرية سنة ١٩٨٥ كسنة يشيد فيها بانتصار القيم العظيمة على العنف الجاح .

وتصادف سنة ١٩٨٥ ايضا الذكرى الخامسة والعشرين للاعلان الخاص بمنسج
الا استقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وهذا الاعلان يدعم الميثاق لأنه يعزز مبدأ
المساواة الذى يعد شرطا مسبقا لا غنى عنه لوحدة الأمم .
ولكن بالنسبة للشعب الناميبي الذى مازال مستعبدا من المجتمع العالمى الذى
يتمتع برفاهية في حرية ، فان سنة ١٩٨٥ ليست الا مجرد سنة أخرى في المسيرة الطويلة
المحفوفة بالتضحيات صوب الا استقلال والكرامة .

وعد ان احتفل الشعب النامبي في العام الماضي بمرور مائة عام على مقاومته البطولية للسيطرة الأجنبية ، يحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لظهور المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية المثل الحقيقي الوحيد له وقائده فسي نضال جدير بالاعجاب .

بيد انه من بين كل قضايا تصفية الاستعمار تدو مسألة ناميبيا التي عالجتها بصورة صحيحة الجمعية العامة ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية جاهزة للتسوية . لقد ثبتت عدم شرعية احتلال جنوب افريقيا قانونيا ، وأعلن رسميا شرعية كفاح شعب ناميبيا واعترف بالطابع التمثيلي للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية على نحو واجب ، كل ذلك كان يبدو انه يشير الى أن الأمم المتحدة ستتمكن من ضمان الاستقلال الحقيقي لذلك الاقليم وأن تعمل بحزم من أجل تحقيق هذه الغاية .

ولكن الواقع يجبر الان دوة أخرى للجمعية العامة على النظر في مسألة ناميبيا مرة أخرى وتحديد كيفية التعجيل بتنفيذ ذلك القرار الذي أعادت تأكيده الدورات المنصرمة بصورة قوية وحازمة.

ولا يحتاج النظر اليوم في الحالة السائدة في ناميبيا ان نرجع الى خلفية تسلك المسألة حيث تم ذلك مرارا . يرجع ذلك الى أن هذه المنظمة التي تتحمل مسؤولية خاصة عن ناميبيا - قد راقبت التطورات عن كثب ، كما يرجع الى أن التطورات التي شهدتها تلك القضية في هذا العام تشير الى وجود نمط واضح وان كانت تشير بالمثل الى السبب في عدم التوصل الى تسوية . وتشهد الأحداث التي وقعت منذ الدورة التاسعة والثلاثين في الواقع على استمرار سمات أربع رئيسية : استمرار حرب التحرر الوطني ، والتأييد القوي للمجتمع الدولي لأهداف تلك الحرب ، ورفض جنوب افريقيا لتنفيذ خطة سلام لقيت دعما ، اجماعيا ، وأخيرا عدم قدرة منظمنا على تنفيذ مقررها .

وإذا كان التزام شعب ناميبيا بكفاحه من أجل التحرر قد أصبح سمة دائمة للتاريخ المعاصر ، فان التضحيات البالغة التي قدمها مؤخرا في مقاومته للسيطرة تقتضي الاشارة العميقة وتشهد على ارادة لا تحيد للنضال من أجل استعادة حقوقه غير القابلة للتصرف.

ونظرا لأن الشعب الناميبي يخوض نضالا عادلا وهو نضال في التحليل الأخير من أجل انتظار مثل جميع الأمم فانه يلقي أكثر من أى وقت مضى تأييدا كاملا من المجتمع الدولي ، الذى يواجه التحدى المستمر الذى يفرضه نظام بريتوريا . ان منظمة الوحدة الافريقية التى انشئت ، فى جملة أمور ، للقضاء على الاستعمار ، فى هذه القارة التى عانت منه بصفة خاصة ، لا تزال تتحمل مسؤولياتها قبل شعب ناميبيا من خلال لجنة التحرير التابعة لها . وخلال مؤتمر القمة الحادى والعشرين لرؤساء الدول والحكومات ، فان افريقيا التى لا تزال ضحية جنون القوة الذى يستبد بجنوب افريقيا ، طالبت المجتمع الدولي من جديد أن ينفذ مقرراته .

ومن جانبها ، فان حركة بلدان عدم الانحياز التى تكونت للدفاع عن كرامة وحقوق وسيادة العالم الثالث ، الذى كان محل احتقال بالأمس ، ضاعفت من جهودها لكسبي تساعد عضوا من اعضائها وهو الشعب الناميبي فى تحقيق تطلعاته المشروعة . وفى الاجتماع الاستثنائي الوزارى لمكتب التنسيق الذى عقد فى نيودلهي هذا العام ، وفى مؤتمرها الوزارى الثامن فى لواندا ، كررت حركة بلدان عدم الانحياز ، مرة أخرى نداءها من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ان جنوب افريقيا ، بوصفها نظاما متطورا للقمع العنصرى ونموذجا للاستغلال الاستعمارى ومصدرا مستمرا للتوتر والعدوان ، تمجد وتديم أسوأ مظاهر تاريخ البشرية . ولهذا السبب ، عبثت القوى فى كل مكان . باستثناء داخل هذه المنظمة . لتكافح عن طريق استخدام العقوبات تلك الالة فى جنوب افريقيا التى استبدلت القانون بالعنف فى جميع تصرفاتها .

وإذا كان الشعب الناميبي يفضل نضاله الشرعى والدعم الدولى سيحصل حتما على استقلاله ويحتل مكانة بين مجتمع الأمم ، فان ناميبيا الشهيدة لا تزال تعاني من صدام الأسلحة وآفات المسجونين وصمت المقابر والمذاق المرير للخبز المشبع بعرق السخرة الستى تدر العوائد على الشركات الدولية القوية .

ان ناميبيا ، ذلك الاقليم الذى تجرى فيه محاولات استعباد شعب كامل - والذى بفضل مقاومته يرفض ان يقع - والذى تنتهك فيه جميع قواعد السلوك الدولي الى أقصى الحدود ، ومن ثم يبقى المجتمع الدولي في مذلة دائمة ، ذلك الاقليم يستخدم كقاعدة لزعزعة الاستقرار في البلدان المستقلة ذات السيادة . وتشهد أعمال العدوان والعديد من ضد جمهورية أنغولا الشعبية أيضا على احتقار بريتوريا لارادتنا المشتركة وللمايى التي توحدنا ، وتعتبر التضحيات المستمرة لبلدان خط المواجهة دليلا على الثمن الذى يدفعه من يقومون بالنيابة عنا بالدفاع عن الحرية التي نعتبرها مقدسة .

وتستمر هذه الحالة لأن خطة التسوية السلمية لمسألة ناميبيا الواردة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) لم تنفذ بعد .

وتستمر الحالة أيضا لأن بريتوريا لا تزال تطالب دون مبرر بقبول الربط بين القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) والانسحاب المسبق للقوات الكوبية من انغولا المستقلة التي طالبت بوجود تلك القوات ممارسة لحقها السيادى .

وأخيرا تستمر الحالة نظرا لأنه بدلا من قبول موقفنا في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، تواصل بريتوريا القيام بمناورات من أجل منع تحقيق الحرية ، وبدلا من تحقيق الاستقلال الحقيقي لناميبيا تحاول ان تستبدله بستان دغان جديد يضاف للسياسة سلسلة البانتوستانات المشينة .

لم تفعل بريتوريا خلال هذا العام شيئا سوى إعادة صياغة محاولاتها لخداع العالم وذلك باقامة حكومة مؤقتة مزعومة في ناميبيا ، وازافت كل مناسبة من المناسبات التي اختارتها للقيام بهذا مزيدا من التحدى الذى تواجه به المجتمع الدولي . واذا نظرنا الى استجابة جنوب افريقيا لطلب اتباعها في ناميبيا ، الذى اذيع في الوقت الذى كانت فيه بلسدان عدم الانحياز تجتمع لاعلان تضامننا مع شعب ناميبيا في شهر نيسان/ابريل الماضى ؛ والمسرحية الهزلية المتمثلة في اقامة حكومة مؤقتة مزعومة يوم ١٧ حزيران/يونيه في نفس الوقت الذى كان يناقش فيه مجلس الأمن عدم تنفيذ قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) ؛ وقيام تلك السلطة العميلة بارسال رسالة الى مجلس الأمن عندما كان مجتمعا منذ أيام قليلة للنظر في عدم تنفيذ قراره ، يتبين ان جنوب افريقيا قد اختارت عن عمد رفع مستوى احتقارها التام للمجتمع الدولي بأسره الى مستوى جديد تماما .

ظهر عناد بريتوريا بوضوح في طلبها الغريب امام مجلس الأمن في الاسبوع الماضى بالفاء اعتراف الأمم المتحدة بمنظمة سوابو باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبى . وقد تجلى هذا العناد ايضا في مطلب لا يقل غرابة عن ذلك موجه الى مجلس الامن فسي نفس المناسبة بأن يكون محايدا . ليست هناك حاجة للتذكير بأن نفس الاسلوب قد استخدم في عام ١٩٨١ بعد فشل مؤتمر جنيف . وليست هناك حاجة للقول بأن هذه المحاولات الفاشلة التي تقوم بها جنوب افريقيا لتجعل من نفسها موجهة للاتهام بدلا من ان تكون متهمة لا يمكن ان تغير قناعتنا بهوية الطرف الوحيد الذى يرفض التحرك أو التقدم ، والذى لا تتطلب موافقة العدائية أقل من فرض الجزاءات عليه . ومن الان فصاعدا ، نضطر الى الاعتراف بأن سماح جنوب افريقيا لنفسها بمحاولة تغطيتها اعمالها غير المشروعة باللبسوء الى الخيال انما يرجع الى العجز الذى وصلت اليه الأمم المتحدة في محاولة القيام بمهمتها الملحة للتصرف ازاء هذه الحالة .

اثار التعهد الوارد في قرار مجلس الأمن ٥٦٦ (١٩٨٥) توقعات مشروعة فسي الوصول اخيرا الى وقت العمل ، الا ان العجز الذى اعترى المجلس في الاسبوع الماضى يعنى استمرار احباط ارادة المجتمع الدولي ، التي لا يزال يحال بينها وبين القيام على

نحو فعال بأهم الوظائف الموكولة الى منظماتنا ، وهي صيانة السلم والأمن الدوليين والقيام ، تحقيقا لهذا الغرض ، باتخاذ تدابير جماعية فعالة للقضاء على التهديدات التي يتعرض لها السلم ، ولقمع جميع أعمال العدوان وسائر أنواع تهديد السلام الأخرى . هذه التطورات المؤسفة تطيل امد حالة تقف فيها مسيرة التاريخ ، وتضيف الى القائمة غير المسارة للنتائج التي سوف والآمال التي خيبت والثقة التي ختلت .

وفر المجتمع الدولي كل الوقت الضروري ، وأتاح كل الفرص المطلوبة ، وقبل المراحل المختلفة التي بدت لازمة لاتباع نهج معين لحل مشكلة انهاء استعمار ناميبيا ، ولذلك فان له ما يبهر لجوهه الان الى اساليب اكثر ملاءمة جرى تحديدها فعلا لاعادة المركز القانوني الدولي لناميبيا . ومن الضروري ان ينظم رد فعل ترحيبيا جماعيا لجموع جنوب افريقيا تنصاع لحكم القانون . لقد عزز موقف بريتوريا المتورد عدم قيام الأمم المتحدة باتخاذ القرار المناسب ، وتزايدت اعمالها العدوانية بشكل كبير نتيجة عجز مجلس الأمن ، وقد آن الأوان للتفكير في أمثلة لتلك المواقف وقعت من قبل ولتذكر النتائج المساوية التي نجمت عن فشل المجتمع الدولي في الطاضي القريب في التصدي للتحديات العالمية التي فرضتها انظمة قاشية معينة تبنت بريتوريا مبادئها واستحدثت اساليبها .

ان الجمعية العامة ، الحارس على مقاصد واهداف الميثاق ، السلطة المسؤولة عن ممارسة الشعب الناميبى لحقه في تقرير المصير والاستقلال - وقد توفر لديها الان شاهد اضافي على عناد بريتوريا - عليها واجب اعادة تأكيد عدم مشروعية احتلال جنوب افريقيا لناميبيا ، واستخلاص جميع النتائج السياسية الضرورية التي تتطلبها خطورة الحالة . وهي مدعوة اليوم للوقوف بحسم اكبر الى جانب الشعب الناميبى ؛ وفي المستقبل القريب ، حيث تعقد الدورة الاستثنائية الخاصة بناميبيا التي تصادف الذكرى العشرين لنقل ذلك الاقليم الى السلطة المباشرة للأمم المتحدة ، عليها ان تستخدم كل ما لديها من وسائل تجيزها ممارسات الأمم المتحدة ومبادئها بغية ممارسة مهتها التي اناطها بها مجتمع الأمم .

السيد فيليب (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يشرفني ان اتكلم نيابة عن الدول العشر الاعضاء في الاتحاد الاوروبي وايضا نيابة عن اسبانيا والبرتغال. لقد أعرب عن موقفنا المشترك بشأن مسألة ناميبيا كثيرا في الماضي - وفي آخر مرة بواسطة وزير خارجية بلادي عندما تكلم هنا في المناقشة العامة . وذلك الموقف واضح وجلي تماما . وبالنسبة لنا ، فان التنفيذ الفوري ، دون شروط مسبقة أو حجج ، لقرارى مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) هو الاساس المقبول الوحيد للحل السلمي الدائم للمسألة الناميبية . ان التنفيذ التام لخطة التسوية الكاملة الواردة في قرار صدر منذ أكثر من سبع سنوات ، والمشار اليه مرارا في قرارات مجلس الأمن التالية له ، ينبغي ان يتم دون مزيد من التأخير ، وخاصة لأن المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) وحكومة جمهورية جنوب افريقيا ، قد ذكرتا انهما تقبلان أحكامه .

وبهذه الطريقة وحدها سوف يتمكن الشعب الناميبى من تقرير مصيره بشكل سلمي ويحدد مستقبله ، ويتحرك بذلك صوب الاستقلال المعترف به دوليا . ويجب ان تقوم بوضع دستور ناميبيا المستقلة جمعوية تأسيسية تشكل نتيجة انتخابات حرة ومنصفة تحت اشراف ومراقبة الأمم المتحدة ، انتخابات تمكن فيها جميع القطاعات السياسية الناميبية من الاشتراك فيها لاقامة الهيكل السياسي المستقبل للبلاد .

ولذلك من المهم ان تمتنع جنوب افريقيا عن اعاقه تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وذلك بالتخلي عن الشروط الدخيلة على المشكلة ، وان توقف الآن احتلالها غير الشرعي للاقليم حتى يمكن للشعب الناميبى ان يمارس حقه في تقرير المصير والحرية . سوف يواصل الاتحاد الاوروبي والدول الاعضاء فيه مساعداتها للدول الاعضاء في مؤتمر التعاون والتنمية في الجنوب افريقي ومعهد الأمم المتحدة لناميبيا .

لا تزال الدول العشر ، واسبانيا والبرتغال ، تؤيد جهود الأمين العام للأمم المتحدة ، ومثله الخاص ، ودول خط المواجهة ، ومنظمة سوابو ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، وفريق الاتصال في السعى الى حل عادل وسلمي لمشكلة ناميبيا ، حل يفي برغبة شعبها في احلال السلم والحرية والرفاهية . وان تلك الجهود لم تسكل بالنجاح - لسوء الحظ - حتى الان . ونحن نشارك في الشعوب بخيبة الأمل والمرة الذى تحسبه الدول الافريقية ازاء هذا المأزق الذى طال أمده .

لقد قررت سلطات جنوب افريقيا هذا العام أن تنشيء في ناميبيا ما يسمى بالحكومة المؤقتة، في انتهاك للأحكام الجلية الواردة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ان هذا القرار لا يخول حكومة جنوب افريقيا بالتخلص من مسؤولياتها في تنفيذ خطة التسوية . وهي تنص على اجراء انتخابات حرة وعادلة، تحت اشراف الأمم المتحدة، ولكنها تستبعد فكرة تنصيب سلطة مؤقتة أو جمعية تأسيسية تنشأ في اطار يختلف عن الاطار المحدد في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ولهذا فان المبادرة المنفردة التي اتخذتها جنوب افريقيا تعتبر مجرد مناورة ترمي الى المزيد من الابطاء في تحقيق استقلال ناميبيا سلميا وكذلك الى تجنب الأمم المتحدة وابعادها عن عملية التسوية . وهي تشكل تحديا للمجتمع الدولي ليس من شأنه الا أن يفاقم ويزيد من الصعاب القائمة حاليا ، وهو يرمي بالتأكيد الى ادامة الاحتلال غير الشرعي للاقليم . تعتبر الدول العشر واسبانيا والبرتغال التدابير التي اتخذتها بريتوريا لاغية وباطلة وترفض رفضا قاطعا تسوياتها الداخلية المنفردة . وأي قرارات تتخذ في المستقبل من جانب السلطات الادارية المنصبة على أساس الأمر الواقع لن يكون لها أي أثر على خطة الأمم المتحدة .

ونحن نستنكر على وجه الخصوص سياسة التخويف والقمع التي تنتهجها جنوب افريقيا ازاء سكان البلد في شكل أعمال الاعتقال والاحتجاز التعسفية وكذلك التجنيد الاجباري للناميبيين البالغين في جيش الاحتلال . ان آفة الحرب قد مزقت أوصال المنطقة من جديد ، لأن جنوب افريقيا قد استأنفت ، متحدية القانون الدولي ، أعمال التدخل المسلح في البلدان المجاورة لناميبيا ، وخاصة أنغولا وبوتسوانا ، مهددة سيادتها تهديدا خطيرا وفارضا تهديدا كبيرا على السلم والأمن في المنطقة . ونأسف بصورة خاصة لأن هذه الغارات العسكرية التي أدانها مجلس الأمن بوجه حق تهدد الاتفاق الذي توصلت اليه أنغولا وجنوب افريقيا في عام ١٩٨٤ في لوساكا . ان هذا الاتفاق الذي أعطى للعالم الخارجي الأمل في امكانية تخفيف التوتر وتهيئة مناخ الانفراج والثقة المتبادلة بين الأطراف المعنية ، كان من شأنه أن يسمح بذلك الاشتباك العسكري واعادة الاستقرار في منطقة جنوب أنغولا .

وبالرغم من الاخفاقات المتكررة وخلافات الماضي ، لاتزال الدول العشر واسبانيا والبرتغال تأمل في أن تمتنع جنوب افريقيا من الآن وصاعدا عن ارتكاب الأعمال العدوانية من هذا النمط . وهي تناشد جنوب افريقيا مرة أخرى أن تمتثل للمقررات الواضحة التي ينادى بها المجتمع الدولي بالفاء الترتيبات الدستورية التي اتخذت هذا العام ، وبوضع حد نهائي لاحتلالها غير الشرعي والاعتراف بالحق الثابت لجميع النامبيين في تقرير المصير والاستقلال * .

السيد لوى لي (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : منذ انشاء الأمم المتحدة ، ما فتئت الجمعية العامة تنظر في مسألة ناميبيا ، وهي مسألة هامة من مسائل انهاء الاستعمار . وبعد مضي أربعين سنة ، وبعد أن انحل الاستعمار كنظام ، لا يزال شعب ناميبيا يعيش حياة بائسة تحت وطأة الاستعماريين والعنصريين في جنوب افريقيا . ان ناميبيا التي تبلغ مساحتها أكثر من ٨٢٠ ألف كيلومتر مربع ويزيد عدد سكانها على مليون نسمة لا تزال أكبر مستعمرة باقية على هذا الكوكب . وبالتالي فقد أصبح القضاء على مختلف العنقات والاسراع بعملية استقلال ناميبيا أهم وأبرز بند معلق مدرج في جدول الأعمال الحالي للامم المتحدة فيما يتصل بانهاء الاستعمار . ولقد أصبح من الملح بمكان ، بمناسبة الذكرى الاربعين للامم المتحدة والذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد اعلان انهاء الاستعمار ، ايجاد حل لمسألة ناميبيا .

لقد اعتمدت الجمعية العامة وكذلك مجلس الأمن مجموعة من القرارات بشأن مسألة ناميبيا ، كما أن المجتمع الدولي قد تقدم بالعديد من المقترحات الايجابية . ووفد الصين يود مرة أخرى أن يدلي بملاحظاته ازاء هذه المسألة .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كييلو (كينيا) .

أولا ، ان احتلال سلطات جنوب افريقيا الطويل الأمد لناميبيا أمر غير مشروع بتاتا . فمنذ تسع عشرة سنة مضت ، اتخذت الجمعية العامة قرارا ينهي انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ويحمل الأمم المتحدة المسؤولية المباشرة عن هذا الاقليم . ومعد ذلك ، شكل مجلس ناميبيا بوصفه السلطة القانونية الادارية المسؤولة عن ناميبيا لحين نيلها الاستقلال . ولذلك لا يمكن أن نسمح باستمرار حكم جنوب افريقيا الاستعماري في ناميبيا ؛ ولا يمكننا أن نتحمل كذلك الاعمال العدوانية التخريبية التي تقوم بها جنوب افريقيا ضد البلدان المجاورة باستخدام ناميبيا كقاعدة انطلاق لهذه الاعمال .

ثانيا ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والاعلان الخاص بانهاء الاستعمار ، فان من حق الشعب الناميبي التمتع بحقوقه الثابتة في تقرير المصير والاستقلال . ان شعب ناميبيا بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، في مقاومته للحكم الاستعماري والقهر العنيف على يد سلطات جنوب افريقيا ، قد خاض نضالات بطولية طويلة ، بما في ذلك النضالات المسلحة ، من أجل الاستقلال الوطني . وان الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية تعترفان بسوابو بوصفها الممثل الحقيقي الوحيد للشعب الناميبي . ويتعين علينا أن نؤيد بحزم ونؤكد بالاجماع الطابع العادل للكفاحات التي يخوضها الشعب الناميبي والمركز المشروع لسوابو .

ثالثا ، بعد المشاورات المتكررة مع الاطراف المعنية ، اقترح الامين العام للامم المتحدة برنامجا لوقف اطلاق النار ، وانسحاب القوات واجراء انتخابات تحسنت اشراف الأمم المتحدة تؤدي الى استقلال ناميبيا ، وتمت الموافقة على ذلك في قرار مجلس الامن ٤٣٥ الذي اتخذ في عام ١٩٧٨ . وهكذا ، أصبح القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الأساس المقبول عالميا من جانب المجتمع الدولي لتسوية مسألة ناميبيا بالوسائل السلمية . ولا ينبغي اعاقة تنفيذ هذا القرار اكثر من ذلك .

رابعا ، بذلت سوابو من اجل تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، مساعي ضخمة وتحملت بقدر كبير من ضبط النفس والمرونة ، وقدمت التنازلات اللازمة . ولكن السلطات

في جنوب افريقيا ، في الوقت الذي قبلت فيه القرار ظاهريا ، قد وضعت في الواقع الحقيقتى تلو الاخرى لتعطيل عطية استقلال ناميبيا بأية وسيلة ممكنة . ويعد أن حددت سلطات جنوب افريقيا بصورة اعتباطية انسحاب القوات الكوبية في أنغولا كشرط مسبق لتفويض القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، من ناحية ، فانها قد كشفت من الناحية الاخرى ، قمعها للقوى الوطنية في ناميبيا وحاولت تبين العناصر الموالية لها هناك . وفي الصيف الماضي ، ذهبت جنوب افريقيا الى حد تشكيل ما يسمى " بالحكومة المؤقتة " في ناميبيا ، منحية جانبا بالكامل برنامج الامم المتحدة . وهذا يمثل تحديا خطيرا آخر للمجتمع الدولي ويشكل أيضا عقبة جديدة أمام كفاح الشعب الناميبى من أجل الاستقلال .

خامسا ، منذ بداية السنة الحالية استمر المجتمع الدولي في تقديم دعمه القوي لقضية استقلال ناميبيا . فقد اتخذ اجتماع القمة لمنظمة الوحدة الافريقية واجتماع وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز قرارات هامة بشأن مسألة ناميبيا ، وعقد مجلس الأمم المتحدة لناميبيا واللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة جلسات وندوات خاصة تأييدا للكفاح العادل الذى يخوضه شعب ناميبيا . وفي شهر حزيران /يونيه الماضي ، اتخذ مجلس الامن القرار ٥٦٦ (١٩٨٥) ، الذى أعلن فيه ان اجراء تشكيل " حكومة مؤقتة " الذى اتخذته جنوب افريقيا هو اجراء لاغى واطل ، وطالب بأن يلغى على الفور هذا الاجراء غير المشروع ، وحدد جنوب افريقيا من أن عدم امتثالها لهذا القرار سيضطر مجلس الامن الى النظر في اتخاذ التدابير المناسبة بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، وحث الدول الأعضاء في الامم المتحدة على اتخاذ تدابير طوعية لممارسة المزيد من الضغط على جنوب افريقيا .

ولقد لاحظنا ان عددا متزايدا من الحكومات والبرلمانات والمنظمات غير الحكومية في مختلف مناطق العالم قد ادان جنوب افريقيا أو فرض جزاءات ذات اشكال مختلفة عليها . ويسعدنا أيضا ملاحظة ان كفاح شعب جنوب افريقيا ضد الفصل العنصرى قد اكتسب زخما جديدا في السنوات الاخيرة في المحافل الدولية التي شجبت بشدة الحكم العنصرى لنظام بوتما في سياق تأييدها القوي لكفاح شعب ناميبيا من أجل الاستقلال . ولكن هناك للأسف دولة كبرى لها تأثير كبير على جنوب افريقيا لا تزال تنتهج سياسة " الارتباط البنءاء " مع جنوب افريقيا ، وهي سياسة تسكين وتستر ، وتصر على سياسة " الربط " التي تعرقل الى حد كبير اعتماد المجتمع الدولي لاجراءات متضافرة فعالة ضد جنوب افريقيا .

وقد دأبت سلطات جنوب افريقيا على تجاهل مطالبه المجتمع الدولي الشديدة ، وتمسكت بعناد بالنهج الذى تتبعه برفضها تنفيذ قرارات الامم المتحدة المتعلقة باستقلال ناميبيا . وهذا الأمر لا ينبغي التغاضي عنه بأى حال من الأحوال . وفي ضوء هذه التطورات يرى وفد الصين أن الجمعية العامة ينبغي أن تتخذ الاجراءات التالية : أولا ، ان تدين

ادانة شديدة جنوب افريقيا لاستمرارها في احتلالها غير الشرعي لناميبيا ، وأن تؤيد بقوة الكفاح من أجل الاستقلال الذى يخوضه شعب ناميبيا بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية وان تزيد من المساعدة الادبية والمادية التي تقدمها اليه ، ثانيا ، ان تدين بشدة سلطات جنوب افريقيا لربطها استقلال ناميبيا بمسائل لا صلة لها به وان تطالبها بالتنفيذ الفوري وغير المشروط لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ؛ ثالثا ، أن تدين بشدة سلطات جنوب افريقيا الاستعمارية لما تقوم به من اعمال قمع وحشية ضد الشعب النامبي وأن تطالبها بالافراج فورا عن جميع الوطنيين المعتقلين ، رابعا ، ان تدين بشدة جنوب افريقيا لما تقوم به من اعمال غزو وتخريب ضد انغولا وبوتسوانا والبلدان المجاورة الاخرى ، وأن تؤيد بقوة كفاح بلدان الجنوب الافريقي من أجل صون سيادتها واستقلالها وسلامتها الاقليمية ، خامسا ، أن تدعو مجلس الامن الى اتخاذ تدابير لفرض جزاءات الزامية ضد جنوب افريقيا يعقضى الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، سادسا ، ان تطالب جميع الدول الاعضاء في الأمم المتحدة بفرض جزاءات فعالة ضد جنوب افريقيا .

وفي ٢٦ آب/اغسطس من هذا العام ، عندما كانت الامم المتحدة تحتفل رسميا بيوم ناميبيا ، وجه رئيس مجلس الدولة في جمهورية الصين الشعبية ، السيد شاو زيانغ رسالة تأييد الى مجلس ناميبيا اعلن فيها رسميا موقف الصين ، فقال :

” لقد تابعت الصين حكومة وشعبا الحالة في الجنوب الافريقي باهتمام طيلة الوقت . ونحن نأمل ان يعم السلم والاستقرار الجنوب الافريقي ، ونطالب بحل مشكلة استقلال ناميبيا في اسرع وقت وفقا لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة . لقد أيدت الصين دائما شعب ناميبيا في كفاحه العادل من أجل الاستقلال الوطني ، وعارضت وأدانت باستمرار احتلال سلطات جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا ومؤامراتها الرامية الى عرقلة تحقيق ذلك الاستقلال . ونحن نعتقد أنه

بتأييد من شعوب العالم ستحمرز القضية العادلة التي يحارب شعب
ناميبيا طويلا لتحقيقها ، وهي قضية الاستقلال الوطني ، النصر النهائي . ”
(A/AC.131/PV.446 ، ص ٤٤)

السيد غاريا (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ حوالي
أربعة اسابيع احتفل المجتمع الدولي بالذكرى الاربعة لانشاء الامم المتحدة . ان الامم
الذى لم يتحقق ، أمل مشاركة ناميبيا عن جدارة بوصفها دولة مستقلة في هذا الاحتفال
التاريخي ، كان تذكرة الية بالمقبات التي يضمنها نظام بريتوريا باستمرار على طريق
استقلال هذا الاقليم . وان عدم مقدرة الأمم المتحدة على انهاء الاحتلال غير الشرعي
لناميبيا من جانب جنوب افريقيا لا يزال يمثل تحديا محريا ومصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي .
وحذا الامر يقلل من شأن الدور الهام الذى ما برحت منظماتنا منذ انشائها تضطلع به في
عملية تصفية الاستعمار . وقد ابرز هذا الدور باعتماد اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب
المستعمرة في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) .

وباحساس بالتاريخ لا يسعنى الا ان اذكر بان سنة ١٩٨٥ توافق أيضا الذكرى
الخامسة والعشرين لاعتماد القرار الهام الذى ساهم الى حد كبير في تمهيد الطريق
لاستقلال معظم البلدان غير المستقلة الباقية . وللأسف ، فان شعب ناميبيا لا يزال يحرم
من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير .

وليس بسبب انعدام العمل أن الامم المتحدة تحتم عليها أن تعيش معاناة
ناميبيا . فمنذ تسعة عشر عاما انبت الجمعية العامة في ٢٧ تشرين الاول / اكتوبر بقرارها
٢١٤٥ (د - ٢١) انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا وتولت المسؤولية المباشرة عن هذا
الاقليم . ومنذ ذلك الحين اتخذت الجمعية العامة ومجلس الامن عدة قرارات تهدف الى
ايجاد حل سلمي للمشكلة التي تعمدت جنوب افريقيا جعلها مشكلة عسيرة .

ان ما يقوم به المجتمع الدولي من أعمال متضافرة في سعيه الدؤوب الى حل دائم
لمسألة ناميبيا قد بلغت ذروتها في قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي تضمن خطة
وضعت بعناية من أجل استقلال ناميبيا . وقد أدى اتخاذ هذا القرار الى مشاعر كبيرة
بالارتياح على أمل أن هذه الخطة ، التي قبلتها جنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا
الجنوبية الغربية ، ستوفر حلا عادلا ودائما للمسألة المطروحة على هذه الجمعية .

وتجد حكومتي مما لا يطاق ان استقلال ناميبيا ما زال بعد سبع سنوات من اتخاذ القرار في أزمة بسبب تعنت النظام العنصرى الذى يتلقى التشجيع والعون من بعض أصدائه الأقوياء . وما لم يعد موضع شك ان نظام الفصل العنصرى مصم على ادامة احتلاله اللاشعري لناميبيا . لذلك يتعين على الأمم المتحدة أن تكون حازمة في عزمها على ألا تعطي جنوب افريقيا أية فرصة لتحقيق أهدافها الآتية لتسوية المسألة الناميبية على هواها . فقد استخدم نظام بريتوريا ، بما عهد عنه من سوء نية وحيلة ، الذريعة طوا الأخرى لمنع تنفيذ خطة الأمم المتحدة التي توفر اطار اقامة مجتمع ديمقراطي في ناميبيا قائم على المساواة بين جميع الأعراق .

لا يمكن ولا يجب أن يسمح لجنوب افريقيا بأن تواصل حجز تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) رهينة لقضية دخيلة لا صلة لها بالموضوع بربط استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من انغولا . ومن دواعي الأسف العميق ان دولة عظمى من الأعضاء المؤسسين لهذه المنظمة وقفت الى جانب النظام الضال في اصراره على هذا المطلب الدخيل غير المقبول . والواقع ان المجتمع الدولي يجب ألا يتيح لجنوب افريقيا ، من خلال استخدام مسألة الربط ، فرصة لكسب الوقت بغية توطيد اقدام النظام الصنيع الذى نصبت في ناميبيا . ولا يسع المرء الا أن يرى في ربط استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من انغولا سوى محاولة رسمتها جنوب افريقيا وحليفها القوى لحجب الحالة الاستعمارية في ناميبيا وتحويلها الى قاعدة للمجاهبة العقائدية في اطار التناحر الشرقى - الغربى .

لذلك من الجوهرى ان يبقى المجتمع الدولي على حذر ازاء هذا المطلب الوقح وأن يواصل التنديد به ورفضه . وليس أمام هذه المنظمة من بديل سوى العمل على تمكين الشعب الناميبى من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في الاستقلال في أقرب موعد ممكن .

ان قيام نظام بريتوريا بانشاء الحكومة المؤقتة المزعومة في ناميبيا في نيسان / ابريل يشهد على نيته المعلنة بأن يعطل ، بأى ثمن ، أى اتفاق مقبول دوليا لا استقلال ناميبيا ،

ويبني أساسا متينا للتنمية خارج اطار الأمم المتحدة . لذلك أود أن أفتم هذه الفرصة لأكرر امتنان حكومتي لمكتب تنسيق حركة بلدان عدم الانحياز على القرار الذي أصدره ، في الوقت المناسب وزراء خارجيتها في اجتماعهم المعقود في نيودلهي يومي ١٩ و ٢٠ نيسان / ابريل ١٩٨٥ بطلب عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن . واتخذ المجلس في الاجتماع الذي أعقب ذلك في حزيران / يونيو ، القرار ٦٦ ٥ (١٩٨٥) الذي أدان ، من بين أمور أخرى ، ذلك النظام على مواصلة احتلاله للاشرفي لناميبيا ، في تحد صارخ للأمم المتحدة ، وطالب بتخيله الفوري عن انشاء الحكومة المؤقتة المزعومة . وأندر المجلس أيضا بفرض المزيد من التدابير ضد النظام العنصرى اذا لم ينفذ القرار ٦٦ ٥ (١٩٨٥) .

وفي ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر استأنف مجلس الأمن النظر في هذه المسألة . وعميق الأسف يلاحظ وفدى عجز المجلس عن اعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/17633 الذي يطالب بفرض جزاءات اجبارية انتقائية ضد جنوب افريقيا بسبب استخدام الولايات المتحدة والسلطة المتحدة لحق النقض .

ان عسكرة النظام العنصرى الهائلة للاقليم وقمعها لشعب ناميبيا تم تصعيدهما مؤخرا . وبالإضافة الى ذلك أصبح أعضاء المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) والمتعاطفون معهم داخل ناميبيا ضحية للاضطهاد والقمع المركزين . ومن الواضح ان السبب الذى دفع بريتوريا الى انشاء حكومة مؤقتة صنيعة هو حرمان سوابو ، الممثل الأصيل للشعب الناميبى ، من فرصة تمنح السلطة في حكومة مستقبلية في ناميبيا على أساس انتخابات تشرف عليها الأمم المتحدة .

وانني واثق من وجود اتفاق عام بأن جنوب افريقيا تحددت بوقاحة قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن ناميبيا وأبطلت كذلك فعالية فريق الاتصال الغربي من خلال مناوراتها التسوفية . وليس هناك من يخالف قيام الحاجة الى ضمان استقلال ناميبيا وفقا للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . فلنبرهن على توفر الارادة لدينا للسيطرة على تطورات الحالة في ناميبيا التي تتعدى بصورة متزايدة مسؤوليتنا الأخلاقية والقانونية عن ذلك الاقليم . ولتتمتع كل الدول الأعضاء في هذه المنظمة عن اعطاء جنوب افريقيا أى مجال أو فرصة لمواصلة

تقرير مصير الاقليم الذى استمرت في احتلاله بصورة لا شرعية . وكلنا نؤمن بالسلم والعدالة والحرية والمساواة بين جميع الأعراق وبالكرامة الانسانية . لذلك يتعين علينا أن نكفل انتصار ايماننا بها على قوى نظام الفصل العنصرى الذى انتزع من السود حقوقهم الانسانية الأساسية وسبب لهم حرمانا اقتصاديا لا مثيل له . ومن المثير للجزع أن حكومة تعتق قيم الحرية والعدالة الأساسية تقف في صف جنوب افريقيا لاطالة محنة ناميبيا . فالمثابرة فسي السعي الى الاحترام المعلن لقبول حقوق الانسان والحرية تتطلب أيضا التزاما كاملا بالسعي الحثيث دون شروط مسبقة الى تحقيق مجتمع عادل وحر في ناميبيا .

فليتحمل مجلس الأمن مسؤوليته كاملة بموجب الميثاق ويفرض جزاءات اجبارية شاملة ضد جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من الميثاق . ان لا يمكن بدون الضغوط الدولية المفروضة من خلال اجراءات منسقة متخذة في اطار جزاءات اقتصادية شاملة ، وبدون تقديم المساعدة الى النضال المسلح ، حمل الزمرة الحاكمة في بريتوريا على رؤية عقم احتلالها المستمر لناميبيا .

أشرت قبل قليل الى سوابق اعتبارها الممثل الاصيل لشعب ناميبيا . ان وفدى يحيى من صميم قلبه قيادة المنظمة وأعضاها على الشجاعة والخصال غير الاعتيادية التي تعلقوا بها في مجابهة خصم لدود . وعلى جنوب افريقيا أن تعرف أنها لا تستطيع الآن أن تدمر ارادة الشعب الناميبى في تصميمه على نيل حريته . ولما كان نظام بريتوريا لا يريد أن يتعايش مع خطة الأمم المتحدة للتسوية اعتقد ان الوقت قد حان للذين يعززون الحريه أن يمنحوا سوابق الدعم المادى والدبلوماسى والسياسى في طموحاتها المشروعة لتحرير ناميبيا من أصفاد نظام بريتوريا الكريه . وستواصل الحكومة النيجيرية من جانبها مساعدة سوابق على تكثيف نضالها المسلح حتى تتحرر ناميبيا كلية من احتلال النظام العنصرى اللاشرعى .

السيد الصباغ (البحرين) : أود في البداية أن أعبر باسم حكومة دولة البحرين وشعبها عن عميق التعازي وخالص المشاعر تجاه الكارثة المفجعة التي ألمت بشعب كولومبيا وما خلفته من ضحايا ودمار وآلام . وان أسجل تضامنا معه في محنته المأساوية هذه . كما يسرني أن أتقدم بالشكر الجزيل الى رئيس وأعضاء مجلس الأمم المتحدة لناميبيا لما يبذلونه من جهود دائبة للحصول على الدعم الدولي لتحقيق استقلال ناميبيا وانهاء الاحتلال غير الشرعي الذي تمارسه جنوب افريقيا منذ عقود طويلة .

وان الحرب المعلنة التي تشنها سلطات جنوب افريقيا ضد شعب ناميبيا يجب أن توقف ولا سيما وان الجمعية العامة قد أنهت انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا بقرارها رقم ٢١٤٥ (د - ٢١) في عام ١٩٦٦ ، وهكذا يعتبر احتلالها لناميبيا باطلا وغير شرعي . وقد أدان المجتمع الدولي ما أظنته من خطة لتسليم السلطة الى مؤتمر متعسدد الأطراف واقامة حكومة مؤقتة منتهكة بذلك قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وانها في الحقيقة لا تهدف الى استقلال الاقليم وانما الماطلة والتسويق واطالة أمد احتلالها لتقوم بنهب ثرواته وهذا ما تمارسه حاليا من خلال الشركات عبر الوطنية وبصورة غير شروعية ، حيث تستنزف موارد ناميبيا الطبيعية والبشرية ، كما تشن الاعتداءات العسكرية المتواصلة على جاراتها الافريقية بقصد زعزعة استقرار تلك الدول مثل انغولا وموزامبيق ولسموتو واخضاعها لتكون تابعة لها اقتصاديا بل وسياسيا .

ان من حق شعب ناميبيا أن ينال استقلاله وأن يتخلص من استعمار النظام العنصرى في جنوب افريقيا . وخاصة وان الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أصدرت منذ ربع قرن اعلانها بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ان هذا الشعب لا يزال يناضل بقيادة منظمته الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية " سوابو " وهي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الناميبى . وان حل المسألة هو تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) وذلك بالاقتران مع القرار ٣٨٥ (١٩٧٦) والذي يتضمن خطة الأمم المتحدة لا استقلال ناميبيا فهو الأساس الوحيد لحل هذه المشكلة . وان تلك الخطة كانت ثمرة مفاوضات صعبة وشاقة . وان المجتمع الدولي اليوم مطالب أكثر من أى وقت مضى بالقيام بعمل حازم لوقف ممارسات النظام العنصرى لجنوب افريقيا في ناميبيا .

ولا حاجة للقول ان مجلس الأمن قد حث في قراره رقم ٥٣٢ (١٩٨٣) و ٥٣٩ (١٩٨٣) جنوب افريقيا أن تلتزم التزاما قاطعا باستعدادها للاشتغال لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الآنف الذكر . وأن تتعاون تعاوناً فورياً وكاملاً مع الأمين العام للأمم المتحدة لتيسير تنفيذ خطة الأمم المتحدة بشأن استقلال ناميبيا ولتنظيم انتخابات حرة تحقق استقلال الاقليم ، كما رفض اصرارها على ربط استقلال ناميبيا بقضايا دخيلة كشرطها على الربط بين استقلال ناميبيا ووجود قوات كوبية في انغولا .

وان الحديث عن ناميبيا يقودنا الى الاشارة الى الوضع المتفجر في جنوب افريقيا ، وفي هذا الصدد يلزم التنويه بالشأن والتقدير للتقرير الذي قدمه سفير نيجيريا ورئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى . وهي تشهد على أعمال القتل والتعذيب وسائر الأعمال الهمجية التي يمارسها نظام جنوب افريقيا العنصرى . هذا النظام بات اليوم يحس بعزلته ويزداد حصاره يوماً بعد اليوم .

وانه لا بد من تطبيق قرار الجمعية العامة ٣٩ / ٧٢ زاي الذى ينص على أن القضاء على الفصل العنصرى واجب حتى على الأمم المتحدة . وان جنوب افريقيا مطالبة اليوم بالتوجه الحقيقى والنية الصادقة لانهاء الفصل العنصرى في الجنوب الافريقى . وان الاصلاحات التي أعلنها النظام الحاكم هناك هي في الحقيقة تغليل للرأى العام العالمى لكسب اللوقت ومن ثم تكريس الايدولوجية العنصرية الاستعمارية التي تمارسها اليوم ، وبدليل أن تلك التدابير أو الاصلاحات لم تتناول أساس نظام الفصل العنصرى وحكم الأقلية البيضاء .

وان ما يجرى من اضطهاد للأغلبية السوداء في جنوب افريقيا وحرمانها من حقوقها الانسانية يتعارض وميثاق الأمم المتحدة الذى يدعو الى احترام القوانين والأعراف الدولية وتعزيز التقدم الاجتماعى .

وفي شهر تموز/يوليه ١٩٨٥ فرضت جنوب افريقيا قانون الطوارئ على المواطنين الأفارقة وذهب ضحيته عدة مئات من القتلى والجرحى الأبرياء استناداً الى التدابير العنصرية التي تنكر حقوق الانسان وتصادر حريته وكرامته .

وقد أدان مجلس الأمن تلك الاجراءات والتدابير الظالمة التي فرضها نظام جنوب افريقيا وأصدر قراره رقم ٦٩ ٥ في تموز/يوليه ١٩٨٥ واعتبرها غير مشروعة ولاغية ، مدينا بذلك نظام الفصل العنصرى والممارسات غير الانسانية التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا مستخففة بالرأى العام العالمى .

وان مجلس الأمن في قراره هذا قد حذر جنوب افريقيا بأنها اذا لم تتعاون فسي تنفيذ القرار فسوف يضطر الى اتخاذ تدابير ملائمة بمقتضى الميثاق بما في ذلك الفصل السابع لتأمين امتثالها لقرار الأمم المتحدة .

وانه لا بد من فرض جزاءات اقتصادية ملزمة من قبل الدول والشركات الكبرى التي لها مصالح حيوية في جنوب افريقيا وحث الدول الأعضاء على أن تتخذ طواعية تدابير مناسبة ضد جنوب افريقيا . وهذا من شأنه اذا تحقق أن يؤثر على اقتصاد جنوب افريقيا المتقادم . وأن يساعد في الوقوف ضد نزعة البطش والقوة التي يمارسها هذا النظام العنصرى اليوم والذي أوقف كل حوار بناء كان من شأنه لو استمر أن يجنب الجنوب الافريقي ويلات الصراع الدولى والا ستقطاب والحرب الباردة . وانما كانت بعض الدول الغربية غير متحمسة لفرض الجزاءات ، الا أن هناك اجماعا دوليا يرى أنها لن تسبب ضررا لشعب جنوب افريقيا بطوائفه ، بل ستساعد حتما في حالة تنفيذها على تجنب الانفجار الاجتماعى والاقتصادى والسياسى هناك . وان قد آن الأوان لتحقيق العدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، وذلك لكى ينعم الجنوب الافريقي بأكله وشعبه المختلفة بالأمن والا استقرار والسلام والحرية والعدالة . وأن نعزز التطور السلمى والسريع نحو إقامة مجتمع يسوده العدل .

ويبدو أنه قد تأكد للغالبية السوداء ، وكذلك السكان من جميع الأجناس والمجتمعات ، أن اسلوب الادانة والانتظار لا فائدة منه مع نظام ينتهج سياسة عنصرية معتمدة على سياسة العصا الغليظة المدعومة بترسانة من الأسلحة المتطورة والمدمرة . ان حتمية التغيير قادمة لا محالة وهي سنة الله في أرضه .

ان كفاحهم العادل يقدم مثالا حيا للشعوب المظلومة والمقهورة وذلك للخروج من حالة اليأس والاحباط وان شعب جنوب افريقيا قد بلغ مرحلة النضج السياسى ولا بد أن يقصر مصيره بنفسه وبعبدا عن أية وصاية .

وهنا ، يجد ربنا أن نشير الى الصلات الايد يولوجية العميقة التي تربط بين نظامي اسرائيل وجنوب افريقيا العنصريين وقد رتهما الخارقة على ابتكار أساليب التعذيب والارهاب واشاعة الكراهية ، ومن ثم ، خلق حالة من اليأس والتسليم بالأمر الواقع . ان أملنا كبير في قدرة منظمنا على الاضطلاع بمسئولياتها التي تعاضمت حجما وشأنا وتأثيرا في الحياة الدولية ، ولاسيما ونحن اليوم نرفع في مناسبة الاحتفال بالذكرى الأربعين شعار " الأمم المتحدة ، من أجل عالم أفضل " ، وهدفنا أن يجسد الميثاق كل ما ترنوا اليه الشعوب من آمال وتطلعات . ان انشاءها ليعتبر حدثا عظيما في تاريخ البشرية ، وان عالميتها لهي انجاز عظيم لتحقيق عالم تسوده المساواة والتعاون والتقدم .

وان الفقرة الأولى من ديباجة الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام ١٩٤٨

تقول

" الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم " .

السيد وريونو (اند ونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبحت

الجمعية العامة مسألة ناميبيا أمام خلفية من سبع سنوات من التأخير الذي لا يحتمل لتحقيق استقلال ناميبيا ، وهو تأخير يرجع الى اصرار جنوب افريقيا على رفض تطبيق قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وفضلا عن ذلك ، تجرى مناقشتنا بعد سنة من النشاط المكثف والاعمال المتضافرة التي اتخذها المجتمع الدولي لاحتواء الأحداث التي تتدهور بسرعة وعكس اتجاهها داخل ناميبيا وحولها . ومن ثم ، فان الضغط العالمي الذي بذل لحل هذه المشكلة قد ظهر ، في جملة أمور ، في الاجتماع الوزاري الاستثنائي لبلدان عدم الانحياز المعني بناميبيا ، والذي عقد في نيودلهي في شهر نيسان / ابريل ١٩٨٥ ؛ ومشاركة عدد كبير من وزراء الخارجية ، بما فيهم وزير خارجيتي ، في اجتماع مجلس الأمن الذي عقد في شهر حزيران / يونيه الماضي ؛ والجهود الدؤوبة التي بذلها الأمين العام وفقا للمهمة التي اوكلت اليه بمقتضى قرار المجلس ٥٦٦ (١٩٨٥) ؛ وسلسلة الاجتماعات التي عقدتها مجلس الأمن في الاسبوع الماضي .

وعلى الرغم من كل هذه الاجتماعات والمبادرات الهامة ، مازلنا نجابه اليوم وضعا حرجا في الجنوب الافريقي لا يقل عما كان عليه من قبل ، بل وينذر ، في ضوء التطورات الأخيرة ، بحدوث عواقب مأساوية بالنسبة لمستقبل المنطقة بأسرها . والواقع ، ان هذا التقييم يدل على اضطرار مجلس الأمن الى الانعقاد تسع مرات في هذا العام وحده ، لا ليجابه الحالة في ناميبيا فحسب ، بل يجابه أيضا سلسلة أعمال جنوب افريقيا الموجهة ضد الاغلبية المقهورة في جنوب افريقيا وضد دول خط المواجهة . ان قرارات مجلس الأمن السبعة التي نتجت عن تلك الاجتماعات وهي ٥٦٠ (١٩٨٥) لشهر آذار/مارس ، و ٥٦٦ (١٩٨٥) و ٥٦٧ (١٩٨٥) لشهر حزيران /يونيه ، و ٥٦٩ (١٩٨٥) لشهر آب/اغسطس ، و ٥٧١ (١٩٨٥) و ٥٧٢ (١٩٨٥) لشهر ايلول/سبتمبر ، و ٥٧٤ (١٩٨٥) لشهر تشرين الأول /اكتوبر، تؤكد حقيقة واحدة هي ان السبب الرئيسي لتدهور هذه الحالة الخطيرة التي طال أمدها والتي تنذر بالخطر في الجنوب الافريقي ، ليس الا نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا وسيطرته الاستعمارية على ناميبيا .

ومن الجدير بالذكر أيضا ، ان عام ١٩٨٥ كان عاما حافلا بالعلامات البارزة في تاريخ كفاح شعب ناميبيا الباسل في سبيل حريته واستقلاله ، فضلا عن جهود المجتمع الدولي لتحقيق تحرر ناميبيا . لقد انقضى قرن منذ أن فرض النير الاستعماري على شعب ناميبيا للمرة الأولى ؛ وانتفضت أربعون عاما منذ أن بدأت الأمم المتحدة النظر في هذه المسألة ؛ ومرت خمسة وعشرون عاما منذ بدأت المرحلة الحالية لكفاح شعب ناميبيا بقيام المنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، ممثلة الوحيد والأصيل ؛ وحوالي عشرين عاما منذ أن أنهت الأمم المتحدة ولاية جنوب افريقيا على الاقليم وأوكلتها الى مجلس ناميبيا . وهنا ترجع أهمية هذه الاحداث الى انها احداث تتعلق ليس فقط بالاحتفال بالذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة ، بل وأيضا بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد الاعلان التاريخي لمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ومن ثم ، فليس هناك أدنى شك في أن ناميبيا تمثل أكبر مأساة في عملية انهاء الاستعمار في تاريخنا المعاصر ، اذ ان كفاح شعوب الجنوب الافريقي

في ناميبيا وفي جنوب افريقيا ضد الاحتلال الاجنبي وسيطرة العنصرية ، هي من أطول الكفاحات التي شهدتها العالم وأكثرها مرارة . وازاء ذلك التاريخ من التعنت المستمر والتسويق والغطرسة المستمرة من جانب جنوب افريقيا ، أسفر اجتماع حزيران / يونيه الذي عقده مجلس الأمن عن اعتماد القرار ٥٦٦ (١٩٧٥) الذي يعرب بحزم وبصورة قاطعة عن انه :

" يحدّر بشدة جنوب افريقيا من أن عدم قيامها بذلك [أى بالتعاون التام مع مجلس الأمن والأمن العام في تنفيذ هذا القرار] سيضطر مجلس الأمن الى الاجتماع فورا للنظر في اتخاذ التدابير المناسبة بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، بما في ذلك الفصل السابع من الميثاق ، وذلك كوسيلة ضغط اضافية لضمان امتثال جنوب افريقيا للقرارات السالفة الذكر " . (قرار مجلس الأمن ٥٦٦ (١٩٨٥) ، الفقرة ١٣)

في هذا الصدد ، أود أن أتهبس أيضا من البيان الذي أدلى به وزير خارجية بلدى في سلسلة اجتماعات مجلس الأمن ذاتها في شهر حزيران / يونيه العاظم ،

" وبعد سبعة أعوام طويلة من السخط المتعاطف لعدم تنفيذ خطة الأمم المتحدة نتيجة للمناورات المستمرة والخطط الخادعة التي يقوم بها نظام الاحتلال غير الشرعي ، فان المجتمع الدولي يتوقع من مجلس الأمن أن يتصرف بحزم وصرامة من أجل التنفيذ الفوري لمقرراته التي اتخذت بالاجماع بشأن ناميبيا والتردد في ذلك بينما تواصل جنوب افريقيا احتلالها غير الشرعي للاقليم ، ونظام الفصل العنصرى البغيض الذى تتبعه ، والقمع الوحشى لشعب ناميبيا واستغلاله ، وسياسة زعزعة الاستقرار في الدول الأفريقية المستقلة والعدوان عليها ، سيجر حتما أخطر العواقب على السلم والأمن في الجنوب الافريقي وما وراءه " . (S/PV.2586)

وكما نعلم جميعا ، فان الأمين العام وفقا للولاية التي اوكلت اليه في القرار ٥٦٦ (١٩٨٥) ، قال في تقريره المؤرخ في ٦ أيلول / سبتمبر ١٩٨٥ :

" يتعين عليّ مرة أخرى أن أبلغ مجلس الأمن بعدم احراز تقدم فسي مناقشاتي الاخيرة مع حكومة جنوب افريقيا بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ". (S/17442 ، الفقرة ١٢)

وقال أيضا :

" يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية لا مفر منها في دفع عملية تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الى الأمام ". (S/17442 ، الفقرة ١٣) .

وفي ضوء تقرير الأمين العام ، بادرت البلدان غير المنحازة بطلب انعقاد مجلس الأمن لكي يضمن تنفيذ الاحكام السالفة الذكر من قرار مجلس الأمن ٥٦٦ (١٩٨٥) . وما لم يثر دهشة أحد انه قبل ذلك الاجتماع مباشرة جاءت جنوب افريقيا باقتراعات جديدة في رسالة وجهتها للأمين العام (S/17627) بتاريخ ١٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٥ ، في محاولة متعمدة ومفضوحة لاحباط تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وقد تجرأت الى حد التعبير عن زعم واه ، وهو ان " الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية " هي السلطة الشرعية في الاقليم ، وان هذه الحكومة المزعومة قد اختارت نظاما انتخابيا وهو التمثيل النسبي . لقد كانت هذه الاكذوبة بأكملها تستحق الضحك لولا ما يمثله هذا الموقف من الخطرسة والصفاقة ، اذ ان الحكومة المسماة بالانتقالية قد اعتبرها مجلس الأمن والجمعية العامة بشكل قاطع " باطلة ولاغية " ، وبالتالي فهي أمام المجتمع الدولي لا شرعية لها ولا سلطة لها لاتخاذ أى قرار على الاطلاق بالنسبة لتطبيق القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . والفارقة المحزنة هي انه على الرغم مما تقدم ذكره فان مجلس الأمن في اجتماعه يوم الجمعة الماضي منع مرة أخرى من اتخاذ عمل فعال نتيجة حق النقض الذى استعمله عضوان دائمان ، وهما د ولتان لما تعارضا اعتماد القرار ٥٦٦ (١٩٨٥) .

ويشعر وفدى ببالح الانزعاج ازا فشل مجلس الأمن في تنفيذ تحذيره لجنوب افريقيا الوارد في ذلك القرار . ونحن نعتبر هذا التطور نكسة خطيرة تعترض التطبيق السريع لخطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا . وللأسف ، فان هذا مثال آخر على الامتهان والازدراء الذى تواجه به جنوب افريقيا كل نداءات هذه المنظمة واداناتها وانذاراتها . وفي غضون ذلك ، تتناقص صداقية الأمم المتحدة وحرمة الميثاق نفسه . فضلا عن ذلك ، فان أعضاء مجلس الأمن بعد أن أكدوا بالاجماع في دورة استثنائية وزارية انعقدت في الشهر الماضي على عزمهم على تعزيز عمل المجلس وفعاليتته — تسببوا ، بتقاعسهم عن العمل ، في التشكيك في صداقية هذه الالتزامات . وبناء على ما تقدم ، أود أن أختتم حديثي بالاشارة الى الملاحظات السديدة التي عبر عنها وزير خارجيتي في شهر حزيران /يونيه الماضي حيث قال :

" ان المجتمع الدولي قد أظهر ما فيه الكفاية من الصبر ازاء ازدياد جنوب افريقيا المتعمد لخطة الأمم المتحدة نصا وروحا . والواقع ان العرونة والرفقة في التيسير من جانب سوابو ودول خط المواجهة لا تقابلان الا بالازدواجية والمراخنة . لذلك فان اندونيسيا تعتقد ان الوقت قد حان لأن يدرك أصدقاء جنوب افريقيا أن توخي مصلحتها هي يقتضي أن تعتمد الى تطبيق تدابير انفاذية قوية وفعالة لردّها الى رشدها . فلا يزال من المستطاع تلافي احتمال وقوع الاضطرابات والعنف على نحو لا يمكن ضبطه ، ولكن ذلك لن يتسنى الا بارغام جنوب افريقيا على التخلي عن نهجها الحالي والسير قدما نحو كفالة الممارسة السلمية والحقيقية من جانب الشعب الناميبي لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال والسيادة في ناميبيا متحدة كما هو منصوص عليه بصورة قاطعة في خطة الأمم المتحدة " . (S/PV.2586)

السيد سيريكيسون (موريشيوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد

أنهت الأمم المتحدة في عام ١٩٦٦ باعتمادها قرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (د - ٢١) انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا الذي أناطته بها عصبة الأمم . وفي عام ١٩٧٠ ، التمس مجلس الأمن للمرة الأولى والوحيد في تاريخه فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن الآثار التي تلحق بالدول نتيجة لاستمرار وجود جنوب افريقيا في ناميبيا . وقد قررت المحكمة ان جنوب افريقيا تحتل بطريقة غير مشروعة ناميبيا وانه :
" بالنظر الى أن استمرار وجود جنوب افريقيا في ناميبيا غير قانوني ، فانها ملزمة بسحب ادارتها من ناميبيا فوراً ، ومن ثم وضع حد لاحتلالها للاقليم " .

وقد وافق المجتمع الدولي بأسره على فتوى المحكمة منذ ذلك الحين وفي عام ١٩٧٨ ، وافق مجلس الأمن على خطة لاستقلال ناميبيا في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وقبلت جنوب افريقيا هذه الخطة .

لقد اعتقد المجتمع الدولي في ذلك الحين ان الحالة في ناميبيا لا يمكن أن تزداد سوءاً وانه قد تم وضع الاطار لعملية انهاء احتلال جنوب افريقيا غير المشروع

لناميبيا على نحو سريع . الا أنه بعد ١٩ عاما من اعتماد الجمعية العامة القرار ٢١٤٥ (د-٢١) ، وبعد ١٤ عاما من فتوى محكمة العدل الدولية بشأن ناميبيا ، وبعد سبع سنوات من اصدار قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، تردت الحالة ومازال احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا مستمرا .

ان استمرار الاحتلال غير المشروع لم يجد له مؤيدا حتى بين أشد مهدي نظام بريتوريا . الا أنه بذلت محاولات لايجاد اعداء لتعويق نهاية هذا الاحتلال . وفي ضوء المزاعم التي تتقدم بها جنوب افريقيا أو التي تقدم بالنيابة عنها ، تجدر الإشارة الى أن الانتداب المنوط بجنوب افريقيا من عصبة الأمم في نهاية الحرب العالمية الأولى كان " مهمة حضارية مقدسة " يتم الاضطلاع بها لصالح شعب ناميبيا . وعندما أنهى الانتداب عقب نصف قرن تقريبا ، لم يعرف انه تخرج حتى شخص ناميبي واحد من الجامعة . من ناحية أخرى ، من المعروف ان مئات من الناميبيين محتجزون دون محاكمة وأن الكثيرين موجودون في سجن انفرادي لعدة سنوات . وما يسمى بالرسالة الحضارية لجنوب افريقيا في ناميبيا ما زالت تثبت وجودها من خلال انشاء مراكز استجواب سرية ، وتعذيب المحتجزين ، وحالات " اختفاء " الناشطين السياسيين ، والموت أثناء الاحتجاز لدى الشرطة ، واعداد العدنيين خارج اطار القضاء .

ان وحشية القمع في ناميبيا قد ضاهاها الازدراء من جانب جنوب افريقيا لجهود المجتمع الدولي للتوصل الى تسوية دولية لهذه المسألة . وفي عام ١٩٦٧ ، قررت الجمعية العامة في دورة استثنائية انشاء مجلس الأمم المتحدة لناميبيا لتنفيذ مفهوم مسؤولية الأمم المتحدة عن ناميبيا . ورفضت جنوب افريقيا حتى السماح لذلك المجلس بدخول ناميبيا .

لقد انتحل نظام بريتوريا أوهى الأعداء أولا لتعويق تطبيق قرارى مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ثم احباطهما تماما . وتجدر الإشارة الى ان القرار الأول الذى اعتمد بالاجماع اعلن انه ينبغي أن تجرى انتخابات حرة تحسب

اشرف الأمم المتحدة ومراقبتها لكامل ناميبيا بوصفها كيانا سياسيا واحدا . أما القرار الثاني الذي أعدته خمسة بلدان فربية وعرفت باسم " فريق الاتصال " فيما بعد ، فقد تضمن خطة تفصيلية للتسوية في ناميبيا ، لم يتسن تنفيذها بعد .
وفي كلمة أمام اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى في ٩ تشرين الأول /
اكتوبر ١٩٨٤ ، قام سعادة السيد كلود شيسون ، وزير العلاقات الخارجية لفرنسا
في ذلك الحين ، وأحد أعضاء فريق الاتصال بتوضيح أسباب هذا الفشل .

وبشرفني أن أستشهد فيما يلي بما جاء على لسانه :

" ان خطة التسوية التي اعتمدت بالاجماع بطريقة دقيقة وواقعية - وهي دليل ملحوظ آخر من منظمتنا - تقابل - بالضرورة - بالطعن والشجب في بريتوريا . و ' فريق الاتصال ' المكون من خمسة بلدان والذي له خبرة في الشؤون الدولية أصبح نشاطه مشلولا ، أو حتى ما هو أسوأ من ذلك ، نحي عن مهمته ، وذلك بالسعي الى مناقشات لا تعتمد على القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) - وهذا هو السبب الذي جعل فرنسا تعلق اشتراكها " .

وعلى ضوء هذا التعليل ، فانه مما يثير القلق بشكل خاص ان نسمع ممثل بريتوريا يهاجم مرة أخرى نزاهة الأمم المتحدة بشأن مسألة ناميبيا . ومما يثير القلق أيضا ان جنوب افريقيا تدلل مرة أخرى على انها مصممة أكثر من أي وقت مضى على فرض تسوية داخلية في ناميبيا ، متحدية الارادة المعلنة للمجتمع الدولي . واسمحوا لي أيضا أن أضيف بأن الادعاء القائل بأن الأمم المتحدة تفتقر الى النزاهة هو ادعاء بيد وغريبا ، وهو يصدر عن ممثل نظام اخترع وطبق النظرية المشينة والمسماة بالتنمية المنفصلة التي تستبعد أكثر من ٧٣ في المائة من السكان من العملية الدستورية ، والذي أعلى من شأن العنصرية وجعلها نظاما للحكومة . ان المحاولات المتكررة والاخفاقات المتعاقبة لنظام بريتوريا على مر السنين لفرض تسوية داخلية في ناميبيا قد دلت أيضا بشكل واضح على انه ليس في ناميبيا أي حزب يتمتع بقاعدة عريضة من التأييد مثل المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) . وان الجمعية العامة بقبولها الحقيقة المتمثلة في ان سوابو هي الممثل الحقيقي والوحيد لشعب ناميبيا ، انما تعترف بالحالة الواقعة في ذلك البلد .

لقد أبدت سوابو استعدادها لأن تخضع للاختبار ، عن طريق الانتخابات ، القول بأنها الممثل الحقيقي والوحيد لشعب ناميبيا ولكن نظام بريتوريا ، من ناحية أخرى تهرب من آثار التسوية الدولية التي من شأنها أن تتيح لشعب ناميبيا الفرصة لأن يتقرر مستقبله بحرية . وأصبح تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) مشروطا بمسائل دخيلة تماما على ناميبيا . ان وجود أو عدم وجود القوات الكوبية في أنغولا

مسألة محصورة في صميم استقلال أنغولا وسيادتها . والسبب الذي يجعل استقلال ناميبيا مرهونا بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا لا يتفق مع أى منطق ولا يمكن تصوره . ان نضال شعب ناميبيا ليس شيئاً جديداً . ففي بداية القرن الحالي ، نجا هذا الشعب من " أمر الابداء " الذي أصدرته السلطة القائمة بالادارة وتذاك والتي أصبحت فيما بعد دولة جنوب غربي افريقيا الالمانية . وهو يخوض الآن نضالاً آخر من أجل الكرامة والبقاء . وهذا النضال يشكل جزءاً لا يتجزأ من كفاح افريقيا الطويل من أجل التحرير . ومحاولة تصوير الناميبين على انهم مجرد مخلب قط في مواجهة عالمية انما يمثل سبباً لشعب ناميبيا ولافريقيا كلها ولشهداءها . فمسألة ناميبيا لم تكن قط ولا يمكن أن تكون مسألة ايدولوجية ، فهي تتعلق بالاخلاقيات والمبادئ .

ومع ذلك ، حصلت جنوب افريقيا على التأييد من بعض الجهات في محاولاتها لتصوير قمعها للشعب الناميبى على انه حملة ايدولوجية . كما أنها لقيت التأييد في مواقفها المتجمدة من جانب سياسة الارتباط البنأ . وفي هذه السنة ، شهدت الجولة الرابعة للارتباط البنأ تصعيداً ضخماً لأعمال القمع في جنوب افريقيا ذاتها . وفي لطة قوية للاعتقاد بأن سياسة الارتباط البنأ ، كما يقول واضعوها ، يمكن أن تبشر " بعملية مستمرة لتغيير متطور سلمي " حاولت جنوب افريقيا تخريب المعصاة التي تمتلكها الولايات المتحدة في كابندا في المناطق الشمالية من أنغولا . كما أنها أطلقت قواتها للقيام بغارات مدمرة على بوتسوانا وليسوتو . وهي تصر على مواصلة سياستها الرامية الى زعزعة الاستقرار في البلدان المجاورة . والحقيقة هي ان الجنوب الافريقي لم يشهد شيئاً يذكر من السلم أو من أى نوع من أنواع التطور ناهيك عن التطور السلمي ، نتيجة لسياسة الارتباط البنأ .

ان مسألة ناميبيا مازالت مجمدة . وعلى ضوء ادعاءات جنوب افريقيا واصرارها على شروط مسبقة وغير مقبولة ، رفضها المجتمع الدولي ، فان هذه المسألة يحتمل أن تظل مجمدة . وكما ورد في تقرير الأمين العام المؤرخ في ٦ أيلول / سبتمبر ١٩٨٥ ، تواصل جنوب افريقيا رفض التعاون في تيسير تنفيذ خطة الأمم المتحدة . وفي الملاحظات الختامية في نفس التقرير ، يضيف الأمين العام ما يلي :

" هذا هو الوقت المناسب لحكومة جنوب افريقيا كي تظهر فن حكمها وحكمتها اللازمين في هذا الموقف وكي تتيح الفرصة لشعب ناميبيا ليمارس حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة " . (S/17442 ، الفقرة ١٣) .

ومن المنطقي أن هناك ادراكا متزايدا بأنه من غير المجدي الاعتماد على الاقناع في التعامل مع نظام لا يقبل الاقناع . وهذا دون شك هو سبب الانتشار التلقائي والسريع للرأى الذى يحبذ تطبيق الجزاءات على جنوب افريقيا وتوسيع نطاقها في كثير من البلدان والمنظمات . ان شعب ناميبيا سيتحرر وبنال الاستقلال واذا كانت جنوب افريقيا قادرة على اظهار الحكمة المطلوبة وتقبل تنفيذ خطة الأمم المتحدة ، فانه مازال بالامكان أن يتحقق استقلال ناميبيا بالتعاون معها . ومع ذلك ، ينبغي ألا يكون هناك أى شك في أنه أيا كان السبيل الذى تختاره جنوب افريقيا فانها لن تتمكن من منع ناميبيا من أن تتبوأ مكانها المشروع بين الدول المستقلة .

رفعت الجلسة الساعة ١٨ / ٢٠